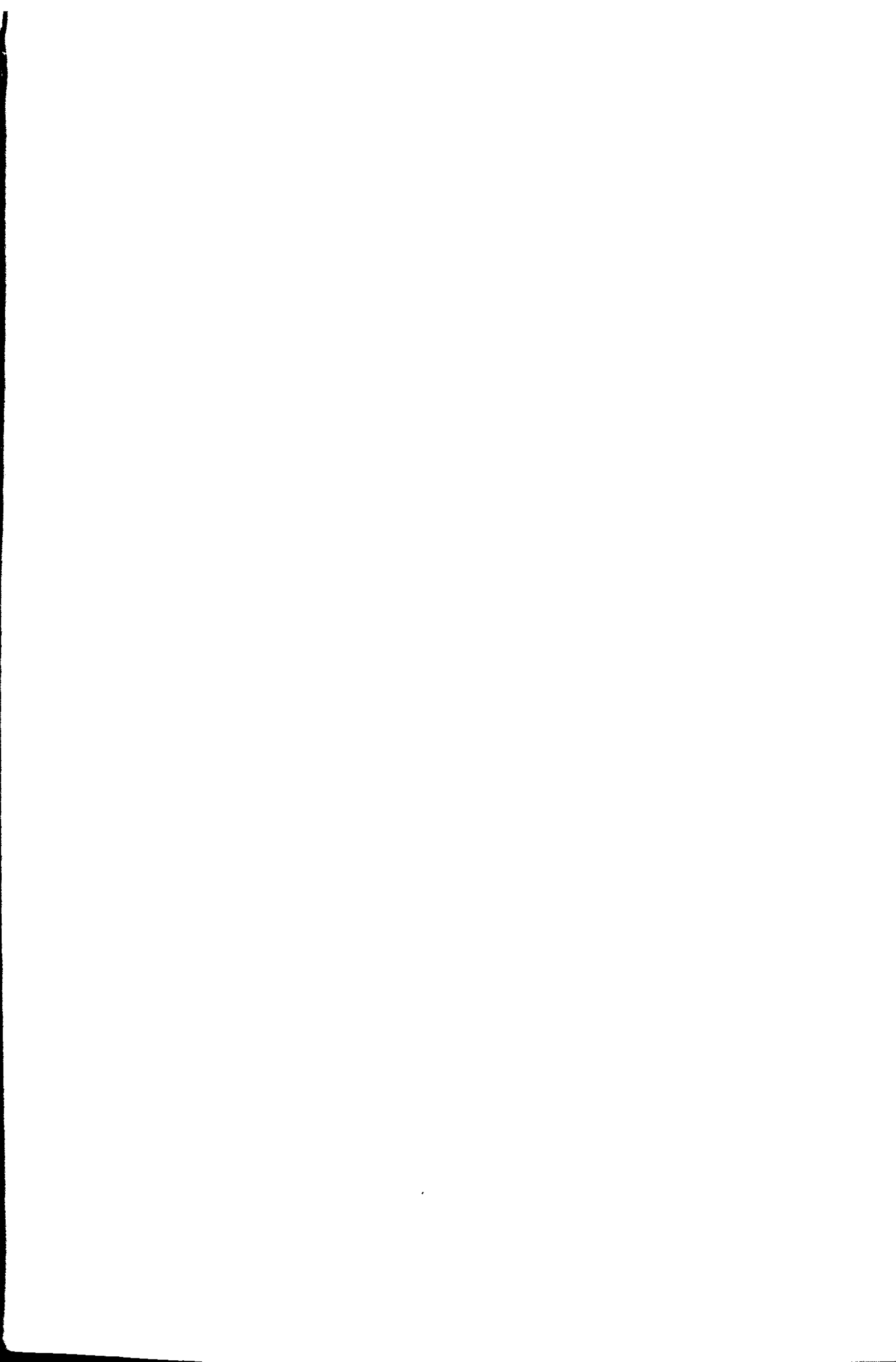


كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي

تأليف
زيد بن محمد الرماني
كلية الشريعة - الرياض

السنة الثالثة عشرة
ربيع الآخر ١٤١٥هـ - العدد ١٤٨



بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد ألاَّ إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلىّ الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم وبعد:

فيسود عالم اليوم بكافة دوله، متقدمة كانت أو نامية، ظاهرة حمّى الاستهلاك أو النهم الاستهلاكي، حيث صار الإنسان المعاصر مجرد أداة استهلاكية لا همّ له إلا أن يقتل نفسه جهداً ليزيد دخله ويحصل على مايشتري من أدوات استهلاك مادية غير ضرورية، تفرضها على تفكيره وسائل الإعلام وفنون الإعلان، بزعم أنها مقاييس للمكانة الاجتماعية ومصادر للهناء الفردي.

ولقد أدى ذلك إلى تداعي القيم الخلقية وانتشار القلق وتزايد العنف وارتفاع معدلات الانتحار، فضلاً عن شيوع أسلوب البذخ وأمراض التخمة والسِّمنة، وكل هذا ضياع للفائض، وتبديد للثروة.

ولهذا نتناول في هذا الكتاب مظهرين من مظاهر الواقع الاستهلاكي في العالم الإسلامي، يتعلق الأول بظاهرة الفقر وإهمال الحاجات الأساسية، ويتعلق الثاني بظاهرة الإسراف والتبذير، وقبل ذلك نقدّم توضيحاً لمفهوم العالم الإسلامي، والأسباب التي تدعو إلى دراسة أوضاعه، ثم نذكر صوراً مما يعانيه العالم الإسلامي المعاصر في

واقعه، من مثل المأزق الاستهلاكي، وبعض الظواهر السلوكية الإستهلاكية، ونشير بعد ذلك إلى بعض الدراسات التطبيقية للإنفاق الاستهلاكي في بعض دول العالم الإسلامي، وختاماً نشير بإيجاز للملامح العامة للحل الإسلامي الذي يعالج مشكلات الواقع الإستهلاكي خاصة، والسلوك الاستهلاكي عامة، للعالم الإسلامي المعاصر.

هذا الكتاب[1] يعطي لمحة عن السلوك الإستهلاكي للعالم الإسلامي المعاصر، وفيه يبرز بُعْدُ هذا السلوك عن القواعد الإسلامية الحاكمة له، وتبعيته للنماذج الغربية.

زيد بن محمد الرماني

الرياض في ٢٥/ ١/ ١٤١٥هـ

---

(١) هذا الكتاب في أصله جزء كبير وأصيل من رسالتي الجامعية، التي تقدمت بها إلى قسم الاقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، وكانت بعنوان: «سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي» وقد حصلت بعد مناقشتها في ١٧/ ٥/ ١٤١٣هـ، على درجة الماجستير. وقد أجريت بعض الاستدراكات، وبعض الإضافات، وعدّلت بعض الأخطاء اللغوية والمطبعية، فخرج الكتاب بهذا الشكل لينشر في سلسلة دعوة الحق. .

تمهيد

تعاني المجتمعات الإسلامية المعاصرة في واقعها القائم من عمق الفجوة بين الجوانب العقدية والعبادية، والجوانب الاقتصادية والمعيشية، إذ توحي الأولى إلى الخيربتوجيهها وأقوالها، وتوحي الأخرى إلى الشربأحوالها، وإذ كثيرمن الناس مثقلون على الرغم مما حباهم الله به من خيرات، بقيود من الحاجة الملحة والضرورات المذلة والعذاب الأليم، وليس أضرّعلى المسلمين في هذا الوقت من ابتعادهم عن نظام الإسلام الشامل، ونهجه الرباني المتكامل، ذلك النظام الذي يبتعث كوامن الحياة ودوافع العمل ورعاية المصلحة في الأمة بأسرها، وينفذ إلى لباب مشكلات الحياة وصولاً إلى الحق. وليس الفقرفحسب، هوالنتاج الاقتصادي الوحيد، للعلل العارضة التي حلت بالمسلمين في هذا الوقت، إثربعدهم عن تطبيق منهج الإسلام ونظامه، فالمسلمون في القرن العشرين يعانون من التضخم والترف والإسراف والبطالة وضعف الهياكل الاقتصادية لبلادهم، التي ماتزال تحت ضغوط التبعية الاقتصادية لغيرالمسلمين، وحركات الإخلال بالعلاقات الاقتصادية الدولية، لمعدلات التبادل الدولي، والاحتكارات الدولية والأسواق واستثمارات الموارد وأسعار الصرف للعملات والمديونية الخارجية، بغية نهب ثروات العالم الإسلامي.

أولاً: مفهوم العالم الإسلامي[1]

يطلق اسم العالم الإسلامي أو دار الإسلام- كما يسمي في المراجع الفقهية- على المناطق التي يطبق فيها الحكم بالشريعة الإسلامية . ودار الإسلام أو العالم الإسلامي يعتبر دولة واحدة مهما اتسعت رقعتها أو امتدت أرضها أو فصل البحر بين أجزائها، أو حجزت بينها مناطق لا تحكم بالإسلام، وشعوب العالم الإسلامي تدين بالعقيدة الإسلامية مهما تعددت قومياتها واختلفت لغاتها وتباينت ألوانها وأجناسها، ولذلك درج الكتّاب المعاصرون على اطلاق اسم العالم الإسلامي على مجموعة الأقطار التي يكوّن فيها المسلمون أكثرية السكان. .

ثانياً : لماذا ندرس واقع العالم الإسلامي:

إن واقع العالم الإسلامي موضوع يجب دراسته من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات[2]، تاركين العواطف والمثاليات متعمقين في الموضوع معترفين بما نعيش فيه اليوم،

---

(١) ينظر: د. عادل طه يونس- العالم الإسلامي المعاصر، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٨، ومحي الدين القضماني- قضايا هامة في حاضر العالم الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ص٨.

(٢) د. حمد عبدالرحمن الجنيدل- محاضرات في اقتصاديات العالم الإسلامي، جامعة الامام محمد ابن سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ، غيرمنشورة، ص ١-٢.

ندرس العالم الإسلامي على أنه واقع نعيشه ونلمسه ونحسه ونبصر خطواته الإيجابية والسلبية. ندرس العالم الإسلامي بعيدين عن كل عاطفة تنأى بنا عن الموضوعية التي بها نبصر طريقنا ونعرف ذاتنا، ندرس العالم الإسلامي لنصل إلى وضع الحلول المناسبة للسمو به إلى درجات التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية التي هي حق من حقوق كل مواطن في العالم الإسلامي، ندرس العالم الإسلامي لنضع الحلول المناسبة، ومن أقدر من أبناء المسلمين على مشكلاته ! تاركين الحلول المستوردة[1]، التي كثيراً مايكون لها البريق واللمعان، ندرس العالم الإسلامي لنرتقي به إلى موضعه الذي فقده والذي هو أهل له، لأنه يؤمن بالإسلام عقيدة وشريعة، ولكن عندما ابتعد عن الشريعة والتطبيق تخلف عن الركب الحضاري اليوم رغم وجود الإمكانيات المادية والبشرية ﴿**إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا مابأنفسهم**﴾[2].

ثالثاً : صور من واقع العالم الإسلامي:

١ - التخلف الصناعي : وسببه افتقاد الأمة للمبدعين والمبتكرين والمخترعين والفنيين في المجالات الصناعية المتنوعة، والسبب في هذا الافتقاد هو القصور أو التقصير في إعدادهم على النحو الذي يستطيعون به تحقيق حاجات الأمة في كل الصناعات ويمكن القول بأنه إذا قامت

---

(١) د. يوسف القرضاوي- الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ، ص ٦٤- ٩٢.

(٢) الآية ١١. سورة الرعد.

الدول الإسلامية بتصنيع الخامات الطبيعية بدلاً من تصديرها إلى الدول الغربية، فإن ذلك يؤدي إلى أن يقفز الدخل القومي فيها أضعافاً مضاعفة، ويرتفع تبعاً لذلك مستوى المعيشة ودخل الفرد في سائر الأقطار الإسلامية[1].

٢- التخلف الزراعي: وسببه التخلف العلمي في مجال الزراعة، لأن التقدم العلمي في هذا المجال يضيف إلى الإنتاج الزراعي أضعافاً مضاعفة من حيث استصلاح الأراضي الزراعية وتوسيع نطاقها.

وإذا نظرنا إلى رقعة الأراضي في العالم الإسلامي وجدناها ٤٠ مليون كم٢، ويمثل هذا نحو ربع مساحة اليابسة التي تقدر بـ ١٤٨,٣٥٤,٠٠٠كم٢ [2].. ومع ذلك فإن الأراضي المزروعة في العالم الإسلامي تمثل فقط ١١٪ من الأراضي الزراعية في العالم[3].. ولذلك فإن كثيراً من الشعوب الإسلامية لا تستطيع إنتاج مايكفيها من الغذاء وبعضها مهدّد بالجوع..

٣- التخلف التجاري: وسببه يعود إلى عوامل عدة منها، الجهل بالحاجات العالمية إلى البضائع التي تصدرها وخصائصها بالنسبة للبضائع الأخرى، والتخلف في القوة الاعلامية لترويج البضائع، وعدم إيفاء التعهدات في موعدها والالتزام بالعهود والمواثيق الشخصية

---

(١) د. عبدالإله أبوعياش- آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٧٩م، ص ١٥-٢٤.

(٢) د. زغلول راغب النجار- قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة (٢٠)، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ١٤٠٩هـ، ص١٣٢.

(٣) محمد سيد أحمد حنفي- مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص٢٧.

والجماعية والـدولية، والجهل بأسـاليب التسويق للمنتجـات، فقد تبين نتيجة لـلاحصائيات أن الخسـارة المالية في المنتجـات الزراعية فقـط كان ٩١٢ مليار ليرة تساوي نحو ٤٥٦ مليـون دولار، وذلك على مستوى دولة واحدة في سنة واحدة. وذلك للجهل بأسـاليب التسويق والتجارة وعدم القـدرة في المحافظـة على المنتجـات وحمايتها مـن التلـف وهذه الخسـارة خاصة بالمنتجات من الخضروات والفواكه فقط. .

٤- الإسراف والتبـذيـر: يـرجـع أحيـانـاً إلى العـادات والتقـاليـد الاجتماعيـة مثـل: الاسراف في الـولائم والأفراح والمهـور، وسبـب ذلـك التباهي والافتخار والاعتزاز بالمكانة الاجتماعية، وقد يرجع إلى عدم الوعي الكامـل بأضرار الاسراف والتبـذير على مستـوى المجتمع أو على مستـوى الأفـراد والمؤسسات والـدول في المناسبـات وغيرها، وقـد عملت دراسـة ميدانيـة عن الاسراف والتبـذير في المأكـولات المرمية في مـدينة واحـدة في إحدى الدول الاسلامية، فكانـت النتيجة أن الاسراف اليومي نحو مليون ليرة، والاسراف السنـوي ٣٦٥ مليـون ليرة[١]. . فما بـالنـا على مستـوى العالم الإسلامي كله! . .

وقد يرجـع الاسراف أحياناً إلى ضعف الادارة، كما قد يرجـع أحياناً إلى اتبـاع الاهواء والشهـوات، فـإسراف النـاس في الملاهي والمحـرمـات وسفـرهـم من بلـد إلى آخـر مـن أجـل قضـاء الشهوات تتجـاوز مئـات الملايين، وبخاصة لـوحسبنا هذا الإسراف على مستوى بلـد واحد، وإذا ضربنا لذلك مثلاً آخر، فقد عملت إحصـائية عن عدد التذاكر في مدينة

---

(١) د. مقـداد يـالجن- منابـع مشكـلات الأمـة الإسـلاميـة والعالم المعـاصر، دار عـالم الكتـب، الرياض، ١٤١١هـ، ص١٦.

واحدة عربية، فكانت النتيجة أن عدد التذاكر التي صرفت للشباب خلال شهرين نحو ٧٠٠,٠٠٠ تذكرة معظمها إلى جنوب شرق آسيا[١].

٥- وضع الأموال في غير موضعها: ولذلك أمثلة كثيرة، مثل صرف الأموال في الأمور الاستهلاكية والترفيهية، وبناء الملاعب والهياكل أو وضع الأموال في البنوك الأجنبية، وقد بلغت الأموال العربية الموضوعة في بنوك أوروبا مثلاً نحو ٦٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨م[٢] بينما نجد الإنفاق في البحث العلمي وتطويره قليل جداً بالنسبة لانفاق الدول المتقدمة فإن نسبة إنفاق الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية مجتمعة يمثل ٢,٠٩٪ من مجموع الإنفاق العالمي، ونجد نصيب دول الشمال الغنية يصل إلى ٩٧,١٪، مع أن سكان الدول النامية ٣ مليار مقابل ٣٠٠ مليون نسمة لتلك الدول المتقدمة[٣].

٦- الجهل بالموارد الطبيعية: فإننا نجد أنفسنا في هذا المجال جاهلين كثيراً بأرضنا وبترابها وخيراتها، ومايكتنز فيها من الذهب والفضة والمعادن الأخرى الثمينة، والأراضي الصالحة لأنواع من الزراعات والكميات التي يمكن أن تنتجها تلك الأراضي من المحاصيل، والسبب في ذلك جهلنا بطرق استخراج تلك الخيرات واستثمارها وصناعتها[٤].

---

(١) د. عباس محجوب- مشكلات الشباب، كتاب الأمة (١١)، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ١٤٠٦هـ، ص٤٧.
(٢) د. زغلول النجار- قضية التخلف العلمي والتقني، ص ظهر الغلاف.
(٣) د. زغلول النجار- نفس المرجع، ص ٦٤.
(٤) ينظر: د. عادل يونس- العالم الإسلامي المعاصر، ص١٣٧-١٣٨، ومحي الدين القضماني- قضايا هامة في حاضر العالم الإسلامي، ص٦٥-٦٦.

وبالرغم من كل هذا، وعلى وجه العموم، فإن العالم الإسلامي غني بثرواته الزراعية وبانتاجه الوفير من مختلف المحاصيل. ويمكن القول بعد دراسة متأنية لما تنتجه الدول الإسلامية من محاصيل زراعية بأن العالم الإسلامي يحتل المرتبة الأولى في إنتاج القطن في العالم حيث ينتج ٣٠٪ من الانتاج العالمي، وفي المطاط يستأثر العالم الإسلامي بنحو ٧٥٪ من الانتاج العالمي، كما يحتل العالم الإسلامي المرتبة الثانية في إنتاج البن بنسبة ١٠٪ من الانتاج العالمي، والمرتبة الثالثة في انتاج الأرز بنسبة ١٥٪ من الانتاج العالمي[١].

٧- انتشار الجرائم المختلفة: وهذا ناشيء أساساً عن الانحلال الخلقي المتمثل في انتشار الغش والخداع، والرشوة، وعدم الالتزام بالعهود والمواثيق في المعاملات التجارية والصناعية، ثم انتشار الأعمال العدوانية كالاعتداء على الأموال والأنفس، ثم ظلم العمال واستغلالهم[٢]. إضافة إلى انتشار الجرائم الأخرى التي تتطلب مزيداً من الجهود البشرية والمادية والتي تتطلب محاولات القضاء عليها أو الحد منها أموالاً وميزانيات هائلة فيما لو صرفت في أمور التنمية لتقدمت البلاد تقدماً هائلاً.

٨- انتشار الأمراض القاتلة: فهناك أمراض تعوق العمل أو تقلل عدد ساعات العمل، مثل: مرض البلهارسيا المنتشر في بعض البلاد الإسلامية، وقد ذكر بعض المتخصصين أن هناك خسائر مالية كبيرة

(١) د. عادل طه يونس- العالم الإسلامي المعاصر، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) د. حمد عبدالرحمن الجنيدل- جريمة الرشوة وأثرها في إعاقة التنمية الاقتصادية، دار التقوى، بلبيس، دار معاذ، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص٩-١٥.

تترتب على انتشار هذا المرض. وآخر التقديرات في العالم عن عدد الحالات هو ٢٠٠ مليون إصابة تقريباً، كانت نسبة الاصابة في مصر عام ١٩٧٤م في بعض المناطق ٢٢٪ من السكان، ولقد سُجِّل في المغرب خمسون ألف حالة، وفي جنوبي تونس ٦,٦٪، وهناك بؤر محدودة من هذا المرض في شمالي سورية وجنوبي لبنان وشبه الجزيرة العربية. وتنفق مصر في مكافحة المرض مئات الملايين من الجنيهات، وذلك نحو ٣٠٠ مليون دولار في العام خسارة مصر على هذا المرض[١].

٩- هجرة العلماء: فقد تبين من بعض الاحصائيات أن نسبة الكفاءات المهاجرة من العالم الثالث إلى مجموع العقول المهاجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مابين ٧٠-٨٠٪ حسب تقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهذه الهجرة تكلِّف الدول النامية ٤٢ مليار من الدولارات[٢].

١٠- المأزق الاستهلاكي: من المثير للدهشة أن معظم الدول النامية كانت دولاً مصدرة للغذاء، حتى منتصف الأربعينات من القرن الحالي ثم تحولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في مجموعها إلى دول مستوردة له. ولقد كانت هذه الدول تصدر المواد الغذائية إلى البلدان المتقدمة اقتصادياً ثم أصبحت بعد سنوات الحرب مستوردة بشكل واضح لهذه المواد، بمعنى أن الإنتاج الداخلي أصبح لايفي بالزيادة في الطلب على السلع الغذائية.

---

(١) د. نبيل صبحي الطويل- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، كتاب الأمة (٧)، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٥هـ، ص ١١١-١١٣.

(٢) ينظر: د. زغلول النجار- قضية التخلف العلمي والتقني، ص ١٢٦، ود. محمد عبدالعليم مرسي- هجرة العلماء من العالم الإسلامي، مركز البحوث، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٤هـ، ص ١٣٩-١٥٤.

المأزق الاستهلاكي :

ومن أسباب وجود المأزق الاستهلاكي في الدول الإسلامية مايلي :

(أ) افتقاد السلوك الرشيد لدى الأفراد كمستهلكين ، وترجع مسؤولية الأفراد إلى جمود وتخلف العادات الغذائية السائدة لدى جمهور المستهلكين ، وذلك نتيجة لافتقاد الوعي الغذائي[1] لدى الغالبية منهم ، مما يترتب عليه زيادة الاستهلاك وشيوع أنماط استهلاكية تتعارض والسلوك الاستهلاكي الرشيد ، ويتضح هذا بما نشاهد من اسراف في استهلاك الغذاء في الأفراح والمناسبات الأخرى كالمواليد أو اتخاذ الطعام كوسيلة لكسب الأصدقاء ونيل رضاهم أو التأثير عليهم أو لإظهار الثراء والمركز الاجتماعي . كما توجد ظاهرة في بعض الأقطار النامية بشكل عام ، والدول العربية بشكل خاص وهي ظاهرة التخزين على سبيل الاحتياط في حالة فقدانه من الأسواق ، هذا بالإضافة إلى أن العادات والأنماط الاستهلاكية تعد مسؤولة بصورة أو بأخرى عما وصل إليه المأزق الاستهلاكي . ولذا يجب تقويم هذه العادات والأنماط من خلال التوعية والإعلام وتوجيه المستهلك بما يحتاجه فعلاً من غذاء دون زيادة أو اسراف تعود عليه وعلى الاقتصاد القومي بالضرر نتيجة لهذا الاسراف في استهلاك الطعام من غير ضرورة ملحة .

(ب) عزوف الأفراد كمنتجين عن مؤازرة الاقتصاد الوطني في حل المشكلات الناجمة عن الموقف الغذائي المتأزم حيث نجد أن وحدات الانتاج الفردية (القطاع الخاص) ترغب في القيام بالأعمال والأنشطة الاقتصادية المربحة كالتجارة والنقل ، دون القيام بالصناعات الغذائية أو بالزراعة .

---

(١) عبدالله خليل شبيب- «غياب الوعي الاستهلاكي إشارة خطر» ، مجلة النور ، بيت التمويل الكويتي ، الكويت ، ع٧٥ ، جمادي الأولى ١٤١٠هـ ، ص٢٧-٣٤ .

(ج) الافتقار إلى وجود تخطيط أو تنظيم رشيد للاستهلاك مع التوسع في برامج التنمية، وهذا يشير إلى مسؤوليات السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، فعلى سبيل المثال نجد عدم العناية الكافية بصياغة شؤون الاستهلاك الخاص وفقاً للخصائص السكانية والأوضاع المحددة لهيكل الطلب الاستهلاكي المحلي وعلى نحو يضمن حصولهم على احتياجاتهم من الغذاء دون اسراف، وكذلك نجد عدم الاهتمام الكافي بمحاولة تصحيح أنماط الاستهلاك غير الرشيدة بما يتمشى مع الأصول الواجب اعتبارها في إعداد نمط غذائي يحقق إشباع الاحتياجات الغذائية الأساسية أو بإيجاد بدائل غذائية للسكان بالنسبة للسلع والمواد الضرورية.

(د) الفاقد والضياع في الموارد المتاحة من المنتجات الغذائية[1]، ذلك لأن سياسة التخزين والتصنيع لها أهمية في توفير جزء كبير من السلع والمواد الغذائية، ولازالت طرق التخزين في معظم الدول النامية والدول العربية بدائية، مما يؤدي إلى ضخامة نسبة التالف منها..

(١) ينظر د. عبدالعزيز ابراهيم- الفاقد الاقتصادي لأهم السلع الزراعية الغذائية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٥م، ود. عماد محمد مصطفى- تقدير الفاقد الزراعي لمحصول القمح، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٥م.

ظواهر سلوكية استهلاكية

ومن ذلك مايلي :

(أ) ظاهرة المجتمع الاستهلاكي[١] : وهو : «مجتمع يسوده المال ، وذلك من ناحيتين : : من حيث يلهث فيه المرء وراء الكسب ليتمكن استهلاك أوفر ورفاهية أفضل ، ومن حيث إن حركة الاستهلاك أوفر ورفاهية أفضل ، ومن حيث إن حركة الاستهلاك هذه- والتي قد تبدو تلقائية- موجَّهة بالفعل ومخطط لها بشكل مدروس ومبرمج ، من أجل الوصول إلى تصريف انتاج متزايد للسلع ، ليسمح بتكديس الثروات[٢] . ولقد فهم العالم المتقدم الصناعي أوضاعنا الدينية والاقتصادية والاجتماعية قبل غزوه لنا بفكرة المجتمع الاستهلاكي ، حتى إن ديبره فريدمان لتقول إن اكتساب المستهلك لأنماط استهلاكية معمِّرة يحدث بعض الاسهامات الفريدة في عملية التنمية . . وتضيف قائلة : «إن تبني طرق حديثة في الاستهلاك هو شكل شائع للتغير. إن شراء أو استخدام الأدوات الحديثة يتطلب الاحتكاك بالقطاعات الحديثة في المجتمع ، وبالتالي اكتساب أنماط سلوكية حديثة»[٣] .

---

(١) ينظر: د. خضير عباس المهر- المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٧هـ ، ص١٠٠-١١٨ ، ود. نعمات أحمد فؤاد- أزمة الشباب وهموم مصرية ، كتاب الحرية(٨) ، دار الحرية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ ، ص ٦٢-٧٦ ، ومطاع صفدي- «التقدم العربي والمجتمع الاستهلاكي» ، ، مجلة الفكر العربي ، معهد الأغاء العربي ، بيروت ، ع٧ ، ديسمبر ويناير ٧٨/ ١٩٧٩م ، ص٤-١٣ .

(٢) كوستي بندلي- الإيمان ومجتمع الاستهلاك ، منشورات النور ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص١١-١٢ .

(٣) Deborah Freedman- (The role of Conrumption), In Economic Develoment and Cultural change, Vol. 19, October-July 1970-71,p.25-43.

إن هـذا القـول لا يمثـل الحقيقـة، إذ أن شراء الأدوات الحديثـة، واستخدامها، لم يكسب المجتمع أنماطاً سلـوكية حديثة كما تدعي ديبره، بقدر ما نمّى في أفراد المجتمع الـرغبة المستمرة في الشراء والمزيد منه، حتى أصبح همهم أن يصلوا إلى مستوى المجتمع الاستهلاكي الغربي.

ومـن الملاحظ أن العـالم الإسلامـي قد تحول إلى مجتمـع استهلاكـي تسوده تطلعات عارمة للثراء السريـع، وإن كان عند سكان الدول ذات الفوائض مـايشبع تطلعـاتهم للرخاء والـرفاهـة، فإن السكـان في معظم الدول الإسلامية الفقيرة يشعرون بالإحباط، خاصة بعد أن تباطأت سرعة نمو الدخل في بلادهم. ومع هـذا كله فقد ظل الاستهلاك الخاص يتزايد في العالم الإسلامـي بسرعة لم تشهدها بقيـة العالم النامي. وأمـا لمحدودي الدخـل الذين سرت إليهـم عدوى المجتمـع الاستهلاكي فقـد اتجهوا إلى اكتسـاب المال بـالطـرق المشروعـة، وغير المشروعـة؛ لإشبـاع رغبـاتهم الاستهلاكية.

ومن الملاحـظ أيضاً، أن العالم الغربي ومـن خلال تبنيه لمبدأ حـرية المستهلك، حـريته في اختيار مايشـاء من السلع والخدمات، وحـريته في توزيـع دخله بين تلـك السلع والخدمـات، قد أكسـب مجتمعه عـادات استهـلاكيـة سيئـة، فـأصبـح الهدف الـذي يسعـى إليـه المجتمـع هـو الاستهلاك والمزيد منـه، وهذا بدوره أدى إلى ضياع الموارد الاستهـلاكية، وعدم الرشد في الانفاق الاستهلاكي.

(ب) ظـاهـرة الشراء النـزوي (التلقـائي): هنـاك العـديـد مـن الدراسات التي أثبتت أن ٦٠٪ من قرارات نزوية[١]، والشراء النزوي هو

---

(١) See: Consunmer Behavior Habit Studies, Film Department Dupot Company, 1965, p. 50-75.

«شراء سلع لم تكن في ذهن المشتري قبل دخول المتجر»[١]. وقد أصبح هذا النوع من الشراء عادة استهلاكية وظاهرة سلوكية نتيجة لحدوثها باستمرار خاصة بعد انتشار المتاجر التي تعرض السلع بشكل جيِّد وتستخدم أسلوب الخدمة الذاتية[٢].

(ج) ظاهرة حمى الشراء أو النهم الاستهلاكي[٣]: تقول الباحثة الاجتماعية باتريشيا روبرتس[٤] «إن الإدمان على الشراء لا يقل خطراً ودماراً نفسياً عن خطر الإدمان على الكحول أو المخدرات.. وتقول أيضاً.. إن الإدمان على الشراء يمكن أن يكون ردة فعل للكآبة والتوتر النفسي وحالات القلق، فيجد المرء المتنفس الوحيد له في الإغراق بالشراء. وقد يشتري سلعاً ليس في حاجة لها، وقد يكرهها أو يرميها بعيداً بعد شرائها.. وقد أجريت تحقيقات عن هذه الظاهرة[٥]، وكان من النتائج مايلي: أحدهم يقول ننزل إلى السوق ونستسلم للاغراء، ونشتري ما لا نحتاج إليه.. ويقول آخر: «أتيت إلى السوق وليس لدي نية للشراء وخطرت على بالي أشياء فاشتريتها.. ويقول ثالث: «دائماً أشتري أشياء زائدة عن حاجتي.. وتقول إحدى النساء: «إن السبب

(١) د. محمد حسين علي أصغر- أسس التسويق، دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٣م، ص١٠١.

(٢) ينظر: د. حسين علوي ود. محمد المصري- الخصائص السلوكية للمشتري السعودي من متاجر الخدمة بالنفس، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٣هـ، ود. حسن أبوركية وآخرون- ظاهرة انتشار الأسواق المركزية بالمملكة، مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٦هـ.

(٣) د. محمد شوقي الفنجري- الإسلام والمشكلة الاقتصادية، دار الوطن، الرياض، ١٤٠٨هـ، ص ٢٦-٣٠.

(٤) محمد رشيد العويد- إلى مؤمنة، مكتبة العجيري، الكويت، ١٤١٠هـ، ص ٢٥.

(٥) جريدة الرياض- «حمى الشراء»، تحقيق، ع ٨٠٧٨، ١٥/١/١٤١١هـ، ص٨، ملحق جريدة المدينة (المرأة والطفل)- هوس التسوق عند المرأة»، تحقيق، ع٩، ١٥-٢١/١١/١٤١٠هـ، ص ٢٢-٢٣.

الرئيسي الـذي يكون دائماً وراء دفع النسـاء إلى الإفراط في إنفـاق المال هو السعي الدائم منها من أجل الحصول على إحساسها الدائم بالرضاء . .

لقد باتـت حمى الشراء والتسوق تستشرى كثيراً، لأن ضغوط الشراء الـدعائيـة والتسـابق مـن أجـل رفع مستـوى المعيشـة وتسهيلات البيـع وأسلوب العـرض . . كل هـذه الضغوط بجـانب الـدوافع النفسيـة التي تتحكـم أيضاً في الإنسـان، أوقعت بـأسر كثيرة في شباك هـذا الهوس غير الطبيعي . .

(د) ظـاهرة الاستهـلاك الترفي[1]: تنتشر هـذه الظاهـرة في بعـض المجتمعات، على شكل اسراف في الإنفاق على السلـع الترفيه والكمالية، ولما كان هذا النـوع من الانفاق مقترناً بالمستـويات العالية مـن الدخول، فقد كان وجوده في الـدول ذات الدخل المنخفض تخلو من مظـاهر البذخ والاسراف، ذلك أن طبقة الأغنيـاء في البلاد النامية تنفق جـانباً كبيراً من دخلها في استيراد كثير من السلع المعمرة وغير المعمـرة التي لا تتناسب بأي حال مـن الأحوال مـع واقع بـلادهم . . إن الاستهـلاك الترفي إنفاق على سلع كمالية وفي منـاسبات غير ضرورية، يشوبه الإسراف والتبـذير بقصد حب التباهي والظهـور وتعويض نقص اجتماعي معين، هذا مـا يراه أحد الأساتـذة في تحقيق أجري عن «مجتمـع الاستهلاك المترف»[2]، وكان من نتائج هذا التحقيق، أن الاستهلاك الترفي يعتبر استنـزافاً للموارد ولدخول الأفراد، إذ هـو إنفاق بدون عـائد، ويعتبر من جهـة ثانية استهـلاكاً غير

---

(١) د. رمزي زكي- مشكلة الادخار، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٠٥.
(٢) جريدة عكاظ- «في مجتمـع الاستهلاك المترف»، تحقيق، ع٨٦٨٤، ٢٨/ ٩/ ١٤١٠هـ، ص ١٠-١١.

ضروري، ويدخل في إطار إهدار الثروة، ومن نتائج التحقيق أن هذه الظاهرة بدأت في الانتقال إلى ذوي الدخل المحدود غير المدركين لحجم مخاطر هذا الاستهلاك . .

الإنفاق الاستهلاكي: من المعروف أن دول العالم الإسلامي يضعف التزامها بقواعد النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي فإن اقتصادها لا يعطي صورة لما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد الإسلامي ولذلك فإننا نعرض هنا لوضع الإنفاق الاستهلاكي في بعض هذه الدول، وما عليه من مآخذ:

(أ) تبين الدراسات[1] التي أجريت على الإنفاق الاستهلاكي في البلاد العربية ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في جميع أو معظم الدول العربية مع ازدياد في حدة النمو في الدول غير النفطية ففي مصر نسبة الميل الحدي للاستهلاك بلغ ٤ , ٩٢٪، وفي سوريا ١ , ٨٣٪، بينما بلغت النسبة في السعودية ٧ , ٣١٪، وفي الكويت ٣ , ٣٢٪.

(ب) تبين الدراسات[2] التي أجريت على التوجه الإنفاقي السائد في بعض البلاد العربية، بعض السلبيات والتي منها:

١ - زيادة الاتكالية والاعتماد المفرط من قبل المجتمع على الخدمات

---

(١) ينظر: د. محمد عزيز- أنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٥--٥٠، ود. عبدالفتاح العموص وآخرون- أنماط الاستهلاك والمتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية غير النفطية، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، ١٩٨٨م، ص١٠٣-١١٥.

(٢) ينظر: د. أسامة عبدالرحمن- المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٨٥/ ٩٣/ ١١٧- ١١٨/ ١٤١، ود. محمود عبدالفضيل وآخرون- التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م، ص ٢٥٠-٢٦٣.

التي تقدمها الأجهزة الحكومية . .

٢- تكالب الشركات والمكاتب الأجنبية على العقود الضخمة لتنفيذ وتشغيل العديد من مشاريع البنية الأساسية وصيانتها وادارتها . .

٣- الزيادة المفرطة في الاستيراد للسلع والخدمات الترفيه والمظهرية وهي تمثل جانباً من جوانب التوجه الاستهلاكي المتعاظم .

٤- زيادة تبعية الاقتصاد وانكشافه .

٥- الإنفاق الإغراقي البذخي على التجهيزات الأساسية هو التوجه السائد .

٦- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة أدت إلى نشوء نظم رفاه مفرطة في السخاء ، وإلى فتح الأبواب الواسعة للعمالة ، وكذلك وجود فجوة واسعة بين الجهد والمردود في القطاع العام ، وكذلك في القطاع الخاص .

وكان من نتيجة هذا المسار الإنفاقي المغلوط إضافة إلى المسار التنموي المغلوط[1] في هذه البلاد أن لجأت إلى محاولة سد العجز الذي تولد نتيجة ذلك بالاعتماد على الاحتياطي العام وعلى الاستثمار الخارجي اللذين أخذا بالتقلص وإذا استمر النمط نفسه في التنمية والإنفاق ، فإن هذه الأقطار ستلجأ مضطرة إلى القروض الخارجية بشكل كبير.

(ح) تبين الدراسات[2] التي أجريت لبيان مدى أثر تحويلات العاملين في الخارج على النمط الاستهلاكي السائد في البلاد العربية ، أن اليد العاملة المهاجرة ولدت نمطاً استهلاكياً شديداً أيضاً على حساب

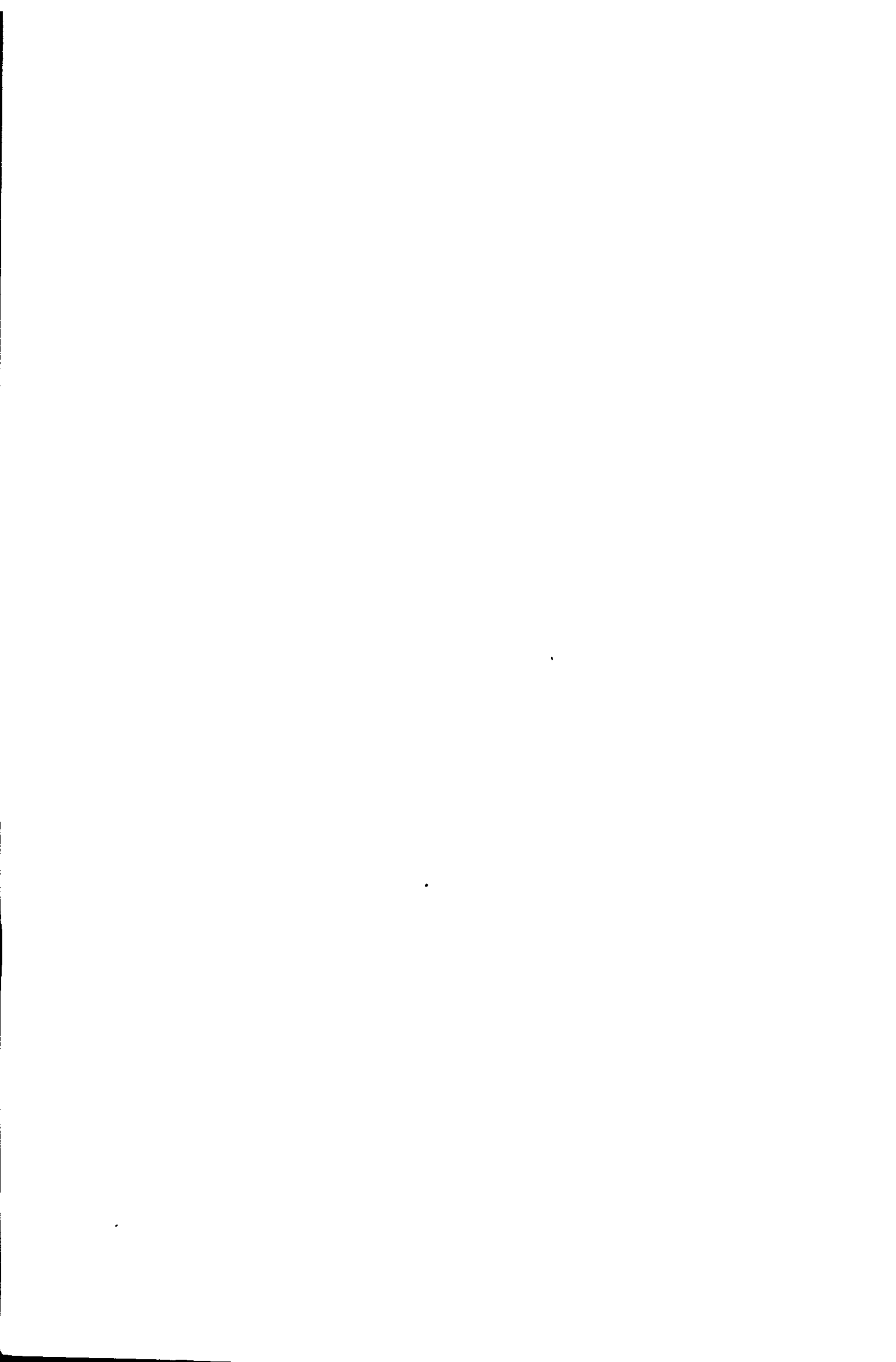
---

(١) للاستفادة تراجع فقرة «خطايا مخططي التنمية» في مبحث الفقر واهمال الحاجات الأساسية .

(٢) ينظر: د . نادر فرجاني- الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص١٠٤-١٠٨ ، ود . رأفت شفيق بسادة- تحويلات المصريين بالخارج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ٤١-٧١ .

السلـع الـوطنية، ودون أي اعتبـار للسلـع المنتجـة التي بمتنـاول القـدرة الشرائية للفئات الـدنيا من غير المهاجـرين. وقد بلغ الافـراط حداً تجاوز معه حجم الاستيراد طـاقة التحويلات على استيعـاب السلع المستوردة، وحصل عجـز في الميزان التجاري والحسـاب الجاري للعديد مـن البلدان العربية غير النفطية.

ومن الواضـح أن هذه الظواهر المتفشية في العالم الإسـلامي المعاصر هي نتيجـة طبيعية لضعـف الالتزام بقـواعد النظـام الإسلامـي كما أشرنا سـابقاً، ومـن ثـم فليس الحل في أن يعـاد توزيـع الـدخول أو يعـدل في الإنفاق الاستهلاكي فقط، وإنما العلاج يكمـن في الالتزام التام والكامل بالإسلام وقواعده ونظمه.



١/١ الفقر وإهمال الحاجات الأساسية

١/١/١ الفقر :

- مفهوم الفقر :

لقد تطور مفهـوم الفقر تطوراً تاريخيـاً ، وهو يختلف اختلافـاً شاسعاً من حضـارة إلى حضارة ، والمعـايير التي تستخـدم في التفرقـة بين الفقراء وغير الفقراء ، هي معايير تجنـح إلى كونها تعكس مفاهيم معياريـة خاصة بالرفاهيـة والحقوق جاء في تقرير التنمية لعـام ١٩٩٠م : «يعرِّف التقرير الفقر بأنـه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى مـن مستوى المعيشة»[١] . كما يعـرف الفقـر الآن بـأنه «عـدم القـدرة على الحصـول على الخدمـات الأساسية»[٢] .

وكما أن للفقر مفهومـاً نسبياً ، فإن له مفهوماً مطلقـاً ، ولكل مفهوم معنى مستقل ، إذ الفقر المطلـق هو «حالة من الحياة محددة بـالجهل وسوء التغذيـة والمرض وارتفاع مستـوى وفيات الأطفـال وانخفاض فترة الحيـاة بإرادة الله سبحـانه إلى حد أقل مـن أي تعريف رشيـد لحد الكفاف[٣] ، فسـوء التغـذيـة يسحـب طاقاتهم ويهاجم أجسامهم ويقصر من حياتهم

---

(١) البنك الـدولي للإنشاء والتعمير- تقـرير التنمية في العالم ١٩٩٠م ، الطبعـة العربية ، مـؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص٤١ .

(٢) د . نبيل صبحي الطويل – الحرمان والتخلف في ديار المسلمين ، ص٢٣ .

(٣) John MadduX- The Development pgilosophy of R. MC Namara, The world Roank, wasington D.C.,1981, p. 40.

السليمـة، والجهل يغلـق عقولهم ويهدد مستقبلهـم، والأمراض تهاجـم أطفالهم، والقـذارة والتلوث يحيط بيئتهـم، فكل مبـاهج الحياة المتـاحة تصبح صعبـة بالنسبة لهم، إذ ليـس في مقدورهـم سوى بذل كـل جهد للبقاء على قيـد الحياة. . ولأن مفهـوم الفقر المطلـق مفهوم ثـابت، فـإن تعريف حد الفقـر يتم من خلال تحديد أقل كميـات للاستهلاك الفردي الذي يشبع الحاجات الإنسانية الضروريـة، مثل كمية السعرات الحرارية وكمية المواد الغذائية التي يجب أن يحصل عليها الفرد[1].

أما الفقر النسبي «فهو تمكن الفرد مـن اشباع حاجاته أي تحقيق حد الكفـاية، ولكـن مالـك الأقل يعـد فقيراً بـالنسبة لمالـك الأكثر، وهـذا يعكـس التفاوت في الـدخـول»[2]. ولأن مفهـوم الفقر النسبـي مفهـوم متغير، فإن حد الفقر قد يكـون مثلاً ٤٠٪ من مجموع السكان والحاصلين على أقل الدخول، وترجع أهميـة المفهوم النسبي إلى طبيعته المتغيرة، ففي اقتصاد متطور لابد وأن يتغير فيه حد الفقر مع تغير الزمن.

- الفقر في واقع العالم الإسلامي:

وسنتناول في هـذه الفقرة أخطاء تخطيـط التنمية في الدول النـامية، والمنظـور الجديد للتنميـة، ثـم نتحدث عـن أبعـاد الفقر، ونجيـب على سؤال مفاده: كم مقدار الفقر في دول العالم الإسلامي؟!.

---

(١) د. محمود صديق زيـن- «قياس توزيع الدخل في الدول الناميـة»، ضمن بحوث في الاقتصاد والادارة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٥هـ، ص٤٢.

(٢) د. عبدالهادي النجار- الإسلام والاقتصاد، كتاب عالم المعرفة (٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٣هـ، ص ١٧٤-١٧٥..

أخطاء تخطيط التنمية:

إن من المفيد أن نذكّر ببعض أخطاء تخطيط التنمية كما وقعت في بعض البلاد الإسلامية خاصة، والبلاد النامية على وجه العموم، ومنها[1]:

١- لعبة الأرقام: كان من بين الأخطاء المتواترة لمخططي التنمية افتتانهم بالأرقام، ويفترض عادة أن كل مايمكن قياسه يكون مناسباً، وفي حين الانشغال بتهذيب الحسابات الوطنية لهذه الدول، لم يكن هناك عمل كافٍ في مجال المشكلات الحقيقية لفقر الجماهير.

لقد كانت الخطط الخمسية للتنمية تتجه إلى تجاهل مشكلات البطالة، والفقر في الريف، والقلق في المدن، والخدمات الاجتماعية الضئيلة، إذ لم يكن يوجد سوى القليل للغاية من المعلومات الكمّيّة المتاحة عن هذه المجالات.

فالمخططون يحرصون على أن يقدموا خطة متسقة، وهم يغفلون عما إذا كانت خطة جوفاء أم لا..

٢- الإفراط في الضوابط: وثمة خطيئة أخرى لمخططي التنمية هي شغفهم الغريب بالضوابط الاقتصادية المباشرة، وإنها لظاهرة غريبة أن المجتمعات نفسها التي تفتقر بوجه عام إلى الإدارة الجيدة هي التي تعمد

(١) للاستزادة ينظر: محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٣٧-٥٠.

إلى تجربة أكثر الضوابط الإدارية تعقيداً وتعويقاً.

يفترض أن تخطيط التنمية يعني تشجيع القطاع العام، وفرض مجموعة منوعة من الضوابط الإدارية لتنظيم النشاط الاقتصادي، وبخاصة في القطاع الخاص. وقد كانت باكستان في الخمسينات تئن تحت وطأة ضوابط مباشرة مفرطة للغاية. فكل الأنشطة الاقتصادية- الواردات، والصادرات، والاستثمار، والإتاج- كانت تخضع لبعض القواعد الإدارية التي كثيراً ماتتضارب مع بعضها بعضاً.

وكانت النتيجة أن القطاع الخاص الذي أبدى بعض الدينامية في مطلع الخمسينات، تقلصت استثماراته في النصف الثاني من هذا العقد، وتخلف معدل نمو الناتج القومي الإجمالي عن النمو السكاني، وتدهور الدخل بالنسبة للفرد في خلال عقد الخمسينات.

٣- وهم الاستثمار: وثمة خطيئة أكثر أهمية هي انشغالهم الدائم بمستويات الاستثمار، دون اهتمام بمستوى الاستثمار من الناحية الفعلية، ولا مدى إنتاجية هذا المستوى، ولا ماتعانيه زيادة الاستثمار في الموارد البشرية على الاستثمار في التسهيلات المادية. وكثيراً مانسمع أن رأس المال نادرٌ في البلاد النامية، ومع ذلك نجد مقادير كبيرة من رأس المال الإنتاجي عاطلة في كثير من المجتمعات الفقيرة.

ففي باكستان كانت الطاقة الصناعية التي تستخدم بأقل من إمكانياتها تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ في الستينات، في وقت كانت إدارتها الاقتصادية تعتبر بوجه عام ذات كفاية عالية.

وكثيراً ماكانت المدارس والمستشفيات تبنى دون تزويدها على نحو

مـلائم بحاجتهـا من المعلمين والأطبـاء . كما كان هنـاك أيضاً قصـور في استخدام المرافق الاقتصادية الأساسية .

ويبـدو أن العالم كلـه يحب الاستثمار، فعندمـا كانـت باكستـان في حاجة مـاسة إلى مساعدة سلعية لاستخـدام طاقتها الصناعيـة والزراعية بقدر أكبر مـن الكمال، لم يكن معظـم المانحين يريـدون أن يعطوهـا غير مساعدة لاقامة مشروعات جديدة .

إن تقديـم مواد أوليـة ملائمة في الـوقت المنـاسب يمكـن أن يكون بمثابـة إسهام في جهود الـدولة المقبلة من أجـل الادخار والتصديـر، عن طريـق جعل نظام الإنتاج يتحـرك بأسرع من تحركـه في حالة تقديـم قطع مـن الآلات الرأسماليـة . أمـا الإصرار في مثل هـذا الـوضـع على تقديـم مساعـدة لإقامة مشروعـات فيعني المضي بوهـم الاستثمار إلى حدوده غير الرشيدة .

٤- إغفال الموارد البشريـة : وثمة خطيئة خـاصة لتخطيـط التنمية استمرت قائمة، على الرغم من بعض الجهود التي بذلت في وضع خطط التنمية لملاحقتها، هـي الإغفال العام للموارد البشريـة . في معظم البلاد النامية .

وسبـب ذلـك جزئيـاً هـو الطـول المفترض لفترة التصور والتطـويـر اللازمـة لاستثمار من هذا النـوع، والافتقار إلى أيـة علاقة مقـررة كمياً بين مثل هذا الاستثمار والناتج .

ومع ذلك يمكن أن تتوافر بعـض الأمثلة المثيرة لما يمكن تحقيقه عن طريق تنمية الموارد البشرية، وربما كان مثال الصين هو الأكثر إثارة . ففي

غضون فترة زمنية قصيرة استطـاع الصينيون نقل المهارات التقنيـة والمهنية إلى معظم قوة العمل لديهم، والتعليم الأولي إلى معظم السكان.

إن التحدي الأكثر أهمية الذي يواجـه مخططي التنمية هو أن يبتكروا نظامـاً للتعليم يستطيع التـوسع في محو الأميـة على النطاق العام، ويـوفر التعليـم اللازم، ويكـون متاحـاً للجميـع بصرف النظر عـن مستويـات الدخـل، ودون مثل هـذا الأساس السليم، فـإن نمط التنميـة يمكـن أن ينحرف بسهولة لصالح أقلية متميزة.

ونتيجة لهذه الخطايا التنمـوية، كانت الحاجة ملحة لـوجود منظور جديـد للتنمية، يكون هـدفها الهجـوم الانتقائي على أكثر أشكـال الفقر سـوءاً، كما أن أغـراضها يجب تعـريفهـا مـن زاويـة الخفض المتصـاعـد والإلغـاء الفعلي لســوء التغـذيــة والمرض، والأميـة، والفقــر المدقـع، والبطالة، ومظاهر عدم المساواة.

- أبعاد الفقر :

الفقر المطلق ابتداءً يعني أكثر من مجرد الدخل المنخفض، فهو أيضاً سوء التغذية وضعف الصحة ونقص التعليم أو انعدامه، وليس كل الفقراء سواء في البؤس من جميع النواحي. وثمة مجال للخلاف حول تعيين موضع الحد الفاصل بين الفقراء والآخرين، وحول أمثل طريقة لحساب الدخول ومستويات المعيشة والمقارنة بينها في الأزمنة والأمكنة المختلفة. بيد أن البيانات ليست وافية حتى يمكن تسوية هذا الخلاف، وقلما توجد الاستقصاءات التي تتتبع ثروات الأفراد والعائلات على مرور الزمن. وعلى الرغم من ذلك، فليس هناك من يرتاب بحق في أن عدداً غفيراً من الناس من الفقراء المدقعين. . وقد أحصت التقديرات[1] عدد الفقراء في البلدان النامية بنحو ٧٨٠ مليون نسمة. وذلك باتخاذ مستوى دخل بني على أساس دراسات مفصلة للفقر في الهند كمرجع إسناد.

في عام ١٩٧٥م، كان هناك نحو ٦٠٠ مليون من الكبار الأميين في البلاد النامية. وفي عام ١٩٧٨م بلغ عدد الذين يعيشون في أقطار يقل فيها متوسط العمر المرتقب عن ٥٠ عاماً نحو ٥٥٠ مليوناً من الأشخاص.

وقد قدر البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم

---

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير- تقرير التنمية في العالم ١٩٨٠م، واشنطن، أغسطس ١٩٨٠م، ص٤٥-٤٧.

المتحدة في أوائل الثمانينات[1]، أن أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع(*) قد تراوحت فيما بين ٧٠٠ مليون وبليون من البشر.

وفي عام ١٩٨٩م، دلت أغلب المؤشرات على تفشي الفقر بصورة مؤلمة في تخوم الصحراء الإفريقية وبعض مناطق آسيا. وهناك فقر شديد في الهند.

---

(١) ألن درتنج- الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر، ترجمة د. محمد صابر، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٢-١٣.

(*) الفقر المدقع: «هو عدم كفاية الدخل النقدي أو العيني الضروري للوفاء بالاحتياجات المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومأوى». ينظر: ألن درتنج- الفقر والبيئة، ص ١٢.

ماهي محاولات تبرير ظاهرة الفقر؟: للإجابة على هذا التساؤل، فإننا نقول:

يحاول النظام الرأسمالي الغربي على لسان مفكريه وعلمائه الاقتصاديين تبرير ظاهرة الفقر، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، في مستوى المعيشة، وذلك بعدة تبريرات، من أهمها:

١ - محاولة تبرير الفقر بزيادة النسل:

ومن أشهر أصحاب هذه المحاولة اقتصاديان متعاصران في القرن التاسع عشر الميلادي، دافيد ريكاردو، وتوماس مالتوس. وقد اتفقا على الزعم بأن انخفاض مستوى الأجور، وبالتالي مستوى المعيشة بين العمال، إنما ينشأ من تزايد أعدادهم، أي من زيادة النسل في الطبقات العاملة والفقيرة بوجه عام.

وهذا التزايد وعدم تحديد النسل هو السبب الرئيسي في فقرهم لأن كثرة أعدادهم أدت إلى تخفيض أجورهم، ومن ثم انخفاض مستوى معيشتهم.

وإذن، فليس الرأسمالي هو الظالم، وليس النظام الرأسمالي هو المسؤول، بل العامل نفسه، والفقير بوجه عام هو المسؤول عن تعاسته وفقره.

ويمتد هذا التبرير إلى محاولة تبرير الفقر في العالم الثالث بزيادة

السكان. وهذا سر الحملات المكثفة لتحديد النسل نسل المسلمين، كما يحدث في مصر، والهند، واندونيسيا وغيرهم[1].

والحقيقة، أن دعوى تبرير الفقر بزيادة السكان، دعوى زائفة، وقد أثبت العلم الحديث زيفها بالأدلة العلمية القاطعة، وأن في الأرض ثروات تكفي أضعاف سكانها، وأن المشكلة، لا تكمن في قلة الرزق، بل في حرمة الكسب، وسوء الانفاق، أي تكمن في جشع الأغنياء واستعمالهم لوسائل الكسب الحرام، ولا سيما الربا والاحتكار والاكتناز وبخس الأجير وأكل أموال الناس بالباطل، والإسراف في الإنفاق[2].

٢- محاولة تبرير الفقر بنظرية دارون «البقاء للأصلح»:

وهي محاولة قام بها منذ القرن التاسع عشر الميلادي بعض الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين من أنصار النظام الرأسمالي الغربي، وبخاصة هربرت سبنسر في بريطانيا، ومن تأثروا به في الولايات المتحدة الأمريكية[3] ويدافع أصحاب هذا الاتجاه عن النظام الرأسمالي الغربي، ويبررون ذلك على أساس نظرية دارون في الاختيار الطبيعي والبقاء للأصلح، وامتداد تطبيقاتها من علم الحياة إلى علوم الاجتماع والاقتصاد.

فالرأسماليون أغنياء؛ لأنهم أكثر تفوقاً من غيرهم من الناحية

---

(١) للاستزادة ينظر: أبوالأعلى المودودي- حركة تحديد النسل، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٤هـ، ص١٣٤-١٤٦، وموسى محمد علي- تحديد النسل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص١٢١-١٣٨..

(٢) لمزيد من البيان، ينظر: نايجل هاريس- الخبز والبنادق، ترجمة يسري الأيوبي، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٨٦م، ص ٢٤٥، ود. رمزي زكي- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة (٨٤)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ١٤٠٥هـ، ص٢٠٢-٢٠٦.

(٣) يراجع بالتفصيل: موريس بوكاي- ما أصل الإنسان- ترجمة الهلباوي وأحمد غراب، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٥هـ، ص١٥-٢٣.

الحيوية . والفقراء فقراء؛ لأنهم ضعفاء متخلفون من الناحية الحيوية . وكما أن الثروة مكافأة للأغنياء ، فالفقر عقوبة للفقراء .

ويتمثل هذا الاتجاه في عصرنا الحاضر في النزعة العنصرية التي تحاول أن تبرر الاستعمار الغربي للعالم الثالث ومنه العالم الإسلامي ، بنظريات تلبس مسوح العلم ، وهي في حقيقتها نظريات عنصرية ، تهدف إلى تشويه الحقيقة .

ويزعم أنصار هذا الاتجاه أن شعوب العالم الثالث متخلفة بالطبيعة ، ولذلك فإن معظم سكان العالم فقراء ، وهذا يعني أنهم يتصفون بصفات التخلف العقلي ، والخلقي ، والكسل والبلادة ، الغباء والفساد وعدم المقدرة على التنظيم والتخطيط ، والفشل في تحديد النسل ، وأن هذه الصفات عرقية طبيعية ، تنتقل بينهم بالوراثة من جيل إلى جيل ، ومن ثم فهم يستحقون ماهم فيه من فقر وجوع وماهم عليه من جهل وتخلف[١] .

والحقيقة ، أن العلم الحديث أثبت بطلان النظرية الداروينية كما أن هذا التبرير في حقيقته إنما هو انعكاس للفلسفة العلمانية التي تقوم عليها الحضارة الغربية وهي الفلسفة التي تفصل السياسة عن العقيدة والأخلاق ، وتتبنى المبدأ الميكيافيلي الانتهازي الذي ينادي بأن الغاية تبرر الوسيلة . وفي سبيل تحقيق الغاية وهي هنا الثروة ، يجوز ، بل يجب استخدام كل الوسائل الممكنة مهما كانت غير أخلاقية[٢] .

٣- محاولة تبرير الفقر بالنفعية والحتمية :

---

(١) Lipton- why Poor people stay poor. London- 1977, p.25.

(٢) ينظر: أشيلي مونتاغيو- الدحض العلمي لأسطورة التفوق العرقي ، ترجمة حسن بسام ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨١م ، ص٢٧ ، ص١٥٩ ، وسفر الحوالي- العلمانية ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٨هـ ، ص٢٥٩ .

وتتمثل هذه المحاولة في اتجاه أصحاب المذهب النفعي من الفلاسفة الاجتماعيين وبخاصة بنثام وأتباعه. وهذا الاتجاه يؤيد الاقتصاد الرأسمالي الحر، ويحدد هدفه، بأنه تحقيق أكبر نفع لأكبر عدد من الناس، ومن ثم أطلق أصحاب هذا الاتجاه الحرية للفرد لتحقيق مصالحه الفردية المادية، في مجتمع رأسمالي يترابط أفراده أساساً بهذه المصالح.

وقالوا بأن الفقر والتعاسة والحرمان والشقاء، لابد أن توجد في المجتمع الرأسمالي، كما توجد في غيره، لأنها ظواهر حتمية في الحياة الإنسانية[١].

والحقيقة، أن الفقر في الإسلام ليس ظاهرة حتمية، ولا مجهولة الأسباب، وإنما هي ظاهرة لها أسباب محددة، أو يمكن تحديدها بدقة، وكذلك تحديد المسؤولية الإنسانية عنها، كما يمكن علاجها وتحرير البشرية منها[٢].

مما سبق، نستطيع القول إن ظاهرة الفقر، ليس من أسبابها زيادة السكان، أو قلة الرزق، أو ندرة الطعام، أو وجود صفات عرقية متدنية في شعوب العالم الثالث، وراقية في شعوب الغرب[٣] فكل ذلك لا يفسر الفقر ولا يبرره، وإنما هي مزاعم باطلة، ودعاوى زائفة، تهدف إلى أن تجعل الفقر قدراً محتوماً على شعوب العالم الثالث وحدها، أي على الشعوب الإسلامية، كما تهدف إلى أن تجعل الغنى من نصيب الغرب وحده.

---

(١) ينظر: وليم ديفد سون، النفعيون، ترجمة: محمد ابراهيم زكي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د. ت، ص١-١٦، ود. أحمد العسال وفتحي عبدالكريم- النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة، عابدين، ١٤٠٠هـ، ص٤٢.

(٢) ينظر: عبدالهادي الفضيلي- مشكلة الفقر، دار الزهراء، بيروت ١٣٩٧هـ، ص٤٢.

(٣) للاستزادة ينظر: د. أحمد عبدالحميد غراب- رؤية إسلامية للنظام الاقتصادي الغربي، أمة برس، القاهرة، ١٤١١هـ، فقد فصل القول في هذه المحاولات، ص١٥-٤٠.

ماذا عن الفقر في دول العالم الإسلامي؟

للإجابة على هذا التساؤل حول عدد الناس الذين يعيشون في فقر في دول العالم الإسلامي، فإن الاقتصاديين يعرفون حد الفقر بحساب الدخل النقدي أو العيني الذي يفي بمتطلبات الأسرة من الاحتياجات الرئيسية من الغذاء فقط أو الغذاء والملبس والمأوى. وفي الظروف النموذجية تجري الحكومات المسوح والتعدادات للأسر لتقدير النسبة المئوية لأولئك الأسر الذين تقل دخولهم عند حد الكفاف. وللأسف فإنه مما يزيد من تشويه هذه الطريقة أنها عشوائية إلى حد كبير، لأنها تقيس الفقر من خلال مؤشر واحد فقط، كما أن حدود الفقر المستخدمة متنوعة، والرصد الحقيقي من منزل إلى منزل أمر نادر. إلا أننا نستطيع الاجابة على التساؤل السابق من خلال الجدول التالي(*) (رقم١) :

(*) مصدر الجدول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير- تقرير التنمية في العالم ١٩٩٠م، مرجع سابق، ص ٤٥.

المنطقة	الفقراء المدقعون الرقم القياسي لعدد رووس السكان		فجوة الفقر	الفقراء المدقعون الرقم القياسي لعدد رووس السكان		فجوة الفقر	المؤشرات الاجتماعية	
	العدد بالمليون	النسبة المئوية		العدد بالمليـون	النسبـة المئويـة		الوفيات الخامسة (في الألف)	العمر المتوقع (بالسنين)
أفريقيـا جنوب الصحـــــراء	١٢٠	٣٠	٤	١٨٠	٤٧	١١	١٩٦	٥٠
شرق آسيـــــا	١٢٠	٩	٠,٤	٢٨٠	٢٠	١	٩٦	٦٧
جنـوب آسيا	٣٠٠	٢٩	٣	٥٢٠	٥١	١٠	١٧٢	٥٦
الهنـــــــد	٢٥٠	٣٣	٤	٤٢٠	٥٥	١٢	١٩٩	٥٧
الشرق الأوسط وشمال افريقيـا	٤٠	٢١	١	٦٠	٣١	٢	١٤٨	٦١
جميـع البلـدان النـــاميـــة	٦٣٣	١٨	١	١١١٦	٣٣	٣	١٢١	٦٢

وثمـة تعريفـات وإيضاحـات الإشارة إليهـا، وذلك على حسـب ماورد في الجدول السابق من بيانات، كما يلي:

١ - حد الفقر بالدولارات تعـادل القوة الشرائية في عام ١٩٨٥م هو ٢٧٥ دولاراً في السنـة للفرد مـن الفقراء المدقعين، و٣٧٠ دولاراً في السنـة للفرد من الفقراء من المستوى الأعلى منهم.

٢ - يعرَّف الرقـم القياسي لعدد رؤوس السكان: بأنه النسبـة المئوية

لعدد السكان تحت حد الفقر.

٣- وتعرَّف فجوة الفقر بأنها النقص الكلي في دخل الفقراء باعتباره نسبة مئوية من الاستهلاك الكلي.

٤- أفريقيا جنوب الصحراء: وتضم جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء باستثناء جنوب أفريقيا.

٥- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وتشمل جميع اقتصاديات شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان.

٦- شرق آسيا: ويشمل جميع الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل في شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وشرق تايلند والصين بما فيها هذان البلدان.

٧- جنوب آسيا: وقوامه باكستان وبنغلاديش وبوتان وسريلانكا وماينمار ونيبال والهند.

يوضح الجدول أن مايقرب من نصف عدد الفقراء في العالم النامي، ومايقرب من نصف الذين هم في فقر مدقع يعيشون في جنوب آسيا. أما افريقيا جنوب الصحراء فليس لديها إلا نحو ثلث هذا القدر من الفقراء، وإن كان الفقر فيها بالقياس إلى العدد الإجمالي للسكان في المنطقة هو على نفس القدر من الارتفاع تقريباً.

ويوضح الجدول أيضاً أن كلاً من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء هما على درجة منخفضة في عديد من المؤشرات الاجتماعية الأخرى.

ويؤخذ من جميع المؤشرات أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يليان

ذلك من حيث أعلى درجة من الفقر وتليهما شرق آسيا .

ولكن : ماهـي أسباب هذا الفقر في دول العالم الإسـلامي؟! يمكننا أن نوجز أهم أسباب الفقر في دول العالم الإسلامي ، فيما يلي :

١- البعد عـن أدب الإسلام في حفظ النعمة والاعتـدال في الإنفاق من غير افراط ولا تفريط .

٢- انخفـاض مستـوى التعليـم وقلـة الخبرات الفنيـة في كثير مـن الأقطار مع قلة السعي للتنمية وتحسين الإنتاج .

٣- التشرد الـذي يعانيـه كثير مـن المسلمين الذيـن تـركوا أوطـانهم لاضطراب الأوضـاع ولفقدان الأمـن فيها ، فهنـاك ملايين مـن المسلمين يعيشـون لاجئين في بـلاد مجاورة ، نزحـوا مـن تشـاد وأوغندا والصـومـال واريتيرية والحبشة ومن فلسطين وأفغانستان والفلبين .

٤- الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعـض الأقطار مما يضيع كثيراً من الطاقات والثروات في الإصلاح والبناء .

٥- فقدان التعـاون الاقتصادي فيما بين الأقطـار الإسلاميـة ، إذ أن كل قطر لا يستطيع وحـده أن يوفر الإمكانات اللازمـة للتنمية ، من أراضٍ ومـواد أولية وأيـدٍ عـاملة وخبرات فنيـة وسوق محليـة واسعـة ، ولابد مـن التكافل والتكامل بين هذه الأقطار[1] .

٦- محاولة بعـض الأقطار الإسـلامية إصلاح أوضـاعها المضطـربة بتطبيق النظم الاقتصادية الاشتراكية أو الرأسمالية وأساليب التنمية فيها .

---

(١) محمد الأمين الشنقيطـي- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسـلامية ، مكتبة العلـوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤٠٦هـ ، ص ٤٠-٩٠ .

٧ - التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى التي تستغل ثروات العالم الإسلامي[١].

(١) ينظر في العوامل المؤدية للفقر المراجع التالية: عبدالرحمن سعد آل سعود- مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٤١١هـ، جـ١/ ٧٥-١٢٣، ود. حمد عبدالرحمن الجنيدل- دراسة الفكر الاقتصادي عند أحمد الدلجي، دراسة غير منشورة، ١٤٠٧هـ، ص٩٥-١١٥.

٢/١/١ إهمال الحاجات الأساسية

- مفهوم الحاجات الأساسية :

عندما يقترب الباحث من موضوع الحاجات الإنسانية الأساسية فإنه قد يشعر لأول مرة أنه أمام «شعار» أو «مفهوم غامض»، ولا أدل على ذلك من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اعترفت في الدراسة التي أجرتها بأن مفهوم الحاجات الأساسية يتسم بالغموض(١). فقد ذكرت الدراسة أنه لم يرد بها قائمة بالحاجات الأساسية ماعدا قائمة واحدة تلك التي أعدها مكتب العمل الدولي في جنيف عن «العمالة والنمو والحاجات الأساسية»(٢)، حيث ذكرت أن الحاجات الأساسية تشمل الاستهلاك الشخصي وإمكانية استخدام الحاجات العامة والحصول على وظيفة منتجة وعائدها مجزٍ بشكل مرضٍ أو مقبول، وأن الاستهلاك الشخصي الأساسي يشمل غذاءً ملائماً، وسكناً لائقاً، وملابس ملائمة وكذلك عدة سلع منزلية أخرى، وأن أهم الخدمات الأساسية هي التعليم الابتدائي وتعليم الكبار والمياه النظيفة والمجاري والأدوية الوقائية والعلاجية والوظائف ذات الإنتاج الكافي والعائد المجازي بالقدر الذي

---

(١) Jorge Garcia- Bouza- A Basic- Needs Analytical Bibliography, Organization for Economic Co- oporation and Derelopment, Paris, May 1980, p.21.

(٢) International labor office- Employment, Growth and Basic Needs, Geneva, 1976, p.4.

يسمح للأفراد بمقابلة احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية[1].

أما الحاجات الأساسية(*) في الفكر الإسلامي فهي: «مايكفي الإنسان مطعماً وملبساً وغيرها، مما لابد منه على مايليق بحاله وحال من تلزمه نفقته، من غير إسراف ولا تبذير»[2].

وقد تناول الحاجات الأساسية عند الإنسان جماعة من العلماء المسلمين من أمثال ابن الحسن الشيباني رحمه الله[3]، وأبي حامد الغزالي رحمه الله[4]، وأبي الفضل الدمشقي رحمه الله[5]، وغيرهم، حيث بينوا أن الحاجات الأساسية أشياء يحتاجها الإنسان بحكم تركيبه الجسمي والنفسي، وهي لوازم لابد من توفيرها له للبقاء على حياته، كالطعام والشراب واللباس والسكن والطب والأمن والعلم.. فلا تقتصر

---

(١) يمكن أن ينظر في تصنيف الحاجات الأساسية: د. سيد الهواري- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة، ١٤٠٢هـ، جـ٦/ ١٢٦-١٣٥، د. اسماعيل صبري عبدالله- «الحاجات الأساسية هل يؤدي تحليلها إلى نظرية للاستهلاك»، ضمن أبحاث نقاط للمناقشة حول الاعتماد على الذات والوفاء بالاحتياجات الأساسية، معهد الانماء العربي، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص٣-٥.

(*) عبّر بعض الفقهاء عن الحاجات الأساسية بالحاجات الأصلية، ولامانع من التعبير عن أحدهما بالآخر، فلا مشاحة في الاصطلاح.

(٢) ينظر: د. عبدالسلام العبادي «المفهوم الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان وارتباطه بالأوضاع المعاصرة»، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي، ندوة فكرية عمّان ٢٣-٢٧ رجب ١٤٠٤هـ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمّان ١٩٨٥م، ص٣٢٥-٣٣٥، ود. محمد عثمان شبير- «الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية»، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، ع١٤، محرم ١٤١٠هـ، ١٢٨-١٤٢، ود. عابدين أحمد سلامة- «الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة، ع٢، م١، ١٤٠٤هـ، ص٣٩-٤٣.

(٣) محمد بن الحسن- الكسب، ص٧٤-٧٥.

(٤) أبوحامد الغزالي- احياء علوم الدين، جـ٣/ ٢٢٥.

(٥) أبوالفضل الدمشقي- الاشارة إلى محاسن التجارة، ص٢٠.

حـاجات الإنسـان في الإسـلام على الطعـام والشراب واللباس والسكـن وهـي التي تمثـل الحاجات الأسـاسية أو حـد الكفاف ، بـل تتعداهـا إلى ماتستقيم به حيـاته، ويصلح به أمره، ويجعله يعيـش في مستوى المعيشة السائد أي حد الكفاية .

الحاجات الأساسية والفقر[1]

يمثل عدم اشباع الحاجات الأولية أكثر مظاهر الفقر وضوحاً، فالفقر المطلق يوجد حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الأولية. في حين يشير الفقر النسبي إلى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات وأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالية وفئة محدودي الدخل، وهذا التباين أو التفاوت يمكن أن يوجد حتى في حالة إشباع الحاجات الأولية لفئة محدودي الدخل.

إن من السهل أن نساوي بين عدم إشباع الحاجات الأولية وبين الفقر، وأن نساوي بالتالي بين خطط التنمية الموجهة لحل ظاهرة الفقر والتخطيط الموجه لإشباع الحاجات الأساسية. ومن ثم يصبح «حد الفقر» هو المعيار البسيط والعملي لتقدير درجة عدم إشباع الحاجات الأولية. إلا أن الفقر المطلق يقاس بالدخل، في حين تقاس الحاجات الأساسية بمستويات الاستهلاك وتوافر الخدمات الأساسية.

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة- حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبدالسلام رضوان، كتاب عالم المعرفة (١٥٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤١٠هـ، ص٥٧-٥٨.

- مظاهر إهمال الحاجات الأساسية :

(أ) الفقر[1] : جاء الحديث عنه فيما سبق، ولكن سنتناوله هنا بشيء من الإيجاز باعتباره مظهراً من مظاهر إهمال الحاجات الأساسية . .

الفقر هو الحرمان في أشد حالاته . تقول مصادر الأمم المتحدة : إن أكثر من نصف سكان بنغلاديش البالغ عددهم ٩٢ مليوناً من البشر يعيشون دون مستوى الكفاف، وتنقل وكالة رويتر للأنباء أن ١٠٪ من سكان العاصمة داكا والبالغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة هم من الشحاذين[2] . .

ولقد وضع علماء الاجتماع مقاييس كمية لمدى انتشار الحرمان في العالم باعتماد مؤشرات تقريبية معينة منها : نقص التغذية في الفرد، ومتوسط العمر المتوقع عند ولادته، ومدى انتشار الأمية وغيرها، أما التغذية فحاجة بدنية أساسية لازمة، وأما متوسط عمر الفرد فيعكس مدى تأثير مختلف أنواع الحرمان، ويضاف إلى هذين المقياسين عنصر الأمية كمؤشر للحرمان في التطور الاجتماعي . وتعطي هذه المؤشرات الثلاثة بنظر خبراء الأمم المتحدة صورة موجزة وواضحة لمدى انتشار الفقر في مظاهره الشائعة .

وعلى هذا الأساس صنفت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧١م دول

---

(١) د . محمد محمود المرسي - «تأملات حول مأساة الدول النامية»، مجلة الأمة، قطر، ع ٥٧، رمضان ١٤٠٥هـ، ص ٥٠-٥٣ .

(٢) جريدة الأنوار البيروتية اليومية، ع١٦، تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٢م، ص ١٢-١٣ .

العالم حسب هذه مقاييس إلى ثلاث فئات . دول متقدمة ودول نامية فقيرة ودول معدمة ، فالفئة الأولى المتقدمة تشكل ٢٥٪ من سكان العالم وهي في ٣٧ دولة تعدادها نحو ١١٠٠ مليون نسمة، والدول النامية تشكل مع الدول آنذاك ٨٩ دولة[١]، ولازال هذا التصنيف سائداً في عالم اليوم وإن اختلف عدد السكان وكذلك عدد الدول .

وفي الوقت الحاضر يحدد الفقر والظلم الاجتماعي الذي سيلازمه ، بوصفهما العقبتين الرئيسيتين اللتين تعترضان سبيل التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة .

ففي سنة ١٩٧٨م، كان نحو ٨٠٠ مليون شخص أي ٤٠٪ من سكان البلدان النامية يعيشون في فقر مطلق ، وأغلبهم في أرياف جنوبي آسيا واندونيسيا وأفريقيا الاستوائية ، ورغم أن نسبة الفقر في أفريقيا أعلى ، إلا أن عدد الفقراء في آسيا أكثر من عددهم في أفريقيا ، لأن عدد سكان آسيا أكثر من عدد سكان القارة الافريقية[*] .

(ب) الجوع[٢] : تعتبر مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي من أهم المشكلات نظراً لتزايد معدلات النمو السكاني وبالتالي معدلات الطلب على الغذاء ، ويزداد معدل نمو الطلب على الغذاء في دول العالم الإسلامي ككل عن معدل إنتاج الغذاء بها ، ومعنى هذا هو حدوث

---

(١) د. نبيل صبحي الطويل - الحرمان والتخلف في ديار المسلمين ، ص٢٨ .

(٢) ينظر: المجاعة- تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٧-٣٠، ود. حلمي صابر- المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل ، كتاب دعوة الحق (٩٢)، رابطة العالم الإسلامي ، مكة، ١٤٠٩هـ، ص٦٥-٨٠ .

(*) للاستزادة تراجع فقرة «أبعاد الفقر» .

نقص محلي في الغذاء لابد من مواجهته وإلا تسبب ذلك في ظهور مشكلة الجوع .

يوجد في العالم الآن مالايقل عن ٥٠٠ مليون فرداً يعانون إما من حالة الجوع المطلق أو الجوع النسبي ، أي سوء التغذية[١] . وهؤلاء يوجدون في البلاد النامية الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويتسبب الجوع وسوء التغذية في هذه البلاد في ارتفاع معدلات الوفيات وزيادة التعرض للأمراض ، وانخفاض متوسط عمر الفرد المرتقب وفي بؤس أحوال الطفولة[٢] . . وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض انتاجية العمل البشري وضآلة متوسط الناتج بالنسبة للفرد .

جاء في أحد تقارير منظمة الفاو، أن أكثر من مليار نسمة لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء ، وجاء في الأرقام المقدمة إلى مؤتمر باريس للدول الأقل نمواً المنعقد في سنة ١٩٨٢م ، أن ٦٣٪ من سكان آسيا و٦١٪ من سكان أفريقيا و٣٦٪ من سكان أمريكا اللاتينية و٣٣٪ من سكان الشرق الأوسط ، يواجهون حالة الجوع[٣] .

ومن المؤسف حقاً ألاّ يكون هناك اكتفاء ذاتي[٤] حتى الآن ، في المواد الغذائية الأساسية في أية دولة مسلمة ، رغم غنى بعضها

(١) فرانسيس مورابيه وجوزيف كوليتز- صناعة الجوع ، ترجمة أحمد حسّان ، كتاب عالم المعرفة(٦٤) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٠٣هـ ، ص١٨ .

(٢) ينظر : أطفال الشوارع- تقرير اللجنة المتقلة للقضايا الإنسانية الدولية ، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ١٩٨٧م ص٣٥-٤٥ ، ود . برتران شنايدر- ثورة حفاة الأقدام ، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ١٩٨٧م ، ص١٨٣-٢٢٧ .

(٣) كاميل حسن- «مأساة البلدان النامية (الجوع في عالم الوفرة)» ، مجلة الأمة ، قطر ، ع٥٢ ، ١٤٠٥هـ ، ص٧٦-٧٩ .

(٤) الأمن الغذائي العربي- أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي ، عمّان ٨-١٠ فبراير ١٩٨٦م ، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ١٩٨٦م ، ص٢٣-٨٣ .

والامكانات الزراعية الضخمة لدى بعضهـا الآخر. فالدول التي تستهلك القمح أو الأرز كمادة أساسية في الغذاء تستورده من الخارج.

غير أن حكومة المملكة العربية السعـودية قد خطت في مجال الانتاج الزراعـي والاكتفاء الغـذائي في القمح[*]، خطت خطوات إيجابيـة، مما دعى منظمة الأغذية والزراعة للأمـم المتحدة أن تسجل تقديرها للإنجاز الذي حققتـه حكومـة المملكة في هذا المجـال، مما يشكـل مثالاً نـاجحاً للتنمية الزراعية، ينبغي أن تحتذى به البلدان النامية.

إن مشكلة الجوع هـي قاسم مشترك بين معظـم الدول الناميـة ومن بينها غـالبية الدول الإسـلامية، ومن أهـم مظـاهر هذه المشكلـة في بلدان العالم الإسلامي مايلي[1]:

١- يوجـد عدد يتراوح مـابين ٣٠٠-٤٠٠ مليون نسمـة، أي نحو نصف عدد المسلمين بتلك الدول لا يحصلون إلا على القليل من الطعام، ويتعرضون دائماً للمجاعة، وخاصة في الدول الافريقية.

٢- يتسبـب النقـص في التغـذية في وفـاة عـدد كبير مـن الأطفـال المسلمين طبقاً للإحصاءات والبيانات الدولية.

٣- المعاناة الشـديدة التي يعيش فيهـا عدد من البلدان الإسـلامية مـن ناحيـة النقـص في الغذاء، وخـاصة تلـك التـي تتعرض للكـوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات.

(*) ينظر لـلاستزادة كتـاب «قصة القمـح السعودي، الدائرة لـلإعلام، شركـة الدائرة لـلإعلام، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص١٤٠.

(١) ينظر: د. عادل طه يـونس- العالم الإسلامي المعاصر، مكتبة ابـن سينا، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٤٥-١٤٦.

٤ - تتحمل حكومات معظم الدول الإسلامية في ميزانياتها نسبة كبيرة من الدخل القومي لاستيراد الطعام من الخارج، ومن أمثلة اعتماد المسلمين كلياً على الاستيراد لسد الافواه الجائعة مايلي[١]:

(أ) نقلت الأخبار أن دولة مصر تستورد الطعام بماقيمته ٨ ملايين دولار في اليوم الواحد.

(ب) ونقلت الأخبار أيضاً أن اندونيسيا اضطرت إلى استيراد مليونين ونصف من الأطنان أرز عام ١٩٨٣م فقط، نتيجة سوء موسم الحصاد.

(ج) ونقلت الأخبار كذلك أن البلاد العربية تنفق حالياً ٢٠٠ ألف مليون دولار سنوياً على استيراد الغذاء.

والسؤال الهام هو: من الذي يستهلك غذاء العالم بإسراف؟!.

يدعي بعض الغربيين أن الزيادة في عدد سكان العالم الفقير هي سبب مشاكل الجوع ونقص الغذاء، ولعل أحسن ردّ ماجاء على لسان المفكر الفرنسي رجاء جارودي حين قال: «من العار أن نسمع المؤتمر السكاني في بوخارست يقول فيما يتعلق بالسكان، إن انجاب أقل عدد ممكن من الأطفال يجنب العالم مشاكل الجوع، في الوقت الذي نعرف جيداً أن فلاحاً باكستانياً أو هندياً يستهلك أقل مما يستهلكه زميله الأمريكي في كاليفورنيا بأربعمائة مرة[٣].

---

(١) ينظر: د. نبيل صبحي الطويل - الغذاء والماء في عالم المسلمين الفقراء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص٤٩.

(٢) صحيفة الحوادث اللبنانية، ع ١٢٧٣، ٢٧ مارس ١٩٨١م، ص١٣-١٥.

ولذلك يقول جوزيه دي كاسترو: «إن مشكلة العالم هي مشكلة توزيع، وليست مشكلة فقر، لقد أصبحت الدول المتقدمة مستهلكاً نهماً، فبلدٌ مثل أمريكا تضم ٦٪ فقط من سكان العالم تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم. . »[١].

بل إن هناك آخرين يرون أن هذا الجوع في عالم تسكنه الوفرة والبحبوحة، ليس بسبب وجود ركاب زائدين عن الحد على الأرض، ولا بسبب رداءة الطقس أو التقلبات المناخية، وإنما ذلك لأن الغذاء تحت مراقبة الأغنياء، لذا يعاني الفقراء وحدهم من الجوع[٢].

يقول فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتز في كتابهما «الجوع في العالم ١٢ خرافة»: «منذ أكثر من ١٥ سنة حاولنا أن نفهم لماذا هناك جوع في العالم تسكنه الوفرة، وحين تجاوزنا النظرة السطحية والمخيفة إلى الجوع، وصلنا إلى حقائق مذهلة، ليس الجوع في أي دولة من دول العالم مشكلة مستحيلة الحل، حتى تلك الدول التي تعتبر مكتظة بالسكان إلى حد كبير، لديها الإمكانات الضرورية لتحرير نفسها من عبء الجوع. »[٦].

إن وجود هذه الهوة السحيقة في الإنفاق والاستهلاك بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، جعلت الدول الغنية تزداد غنىً، والدول الفقيرة تزداد فقراً.

ولقد أشار إلى شيء من هذه الحقيقة على بن أبي طالب كرّم الله

---

(١) ينظر: ريتشي كالدر- عالم جائع، ترجمة عصمت عبدالمجيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٥.

(٢) ينظر سوزان جورج- كيف يموت النصف الآخر من العالم، ترجمة كمال خوري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨١م ص٧-٨.

وجهه، حين قال: «إن الله سبحانه وتعالى فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما منع غني، والله تعالى سائلهم عن ذلك...»[1].

(ج) سوء التغذية[2] سوء التغذية الذي نتحدث عنه في البلاد الفقيرة النامية ناتج عن نقص العناصر الأساسية المستهلكة في الغذاء. يقول هلفون ماهلر- المدير العام لمنظمة الصحة العالمية- «سوء التغذية هو في الوقت نفسه أحد نتائج الظلم الاجتماعي وأحد العوامل التي تسهم في بقاء هذا الظلم»[3].

وهناك من يقول إن ٧٠٪ من أطفال البلدان النامية يشكون من سوء التغذية. ففي الفترة ما بين ١٩٦٩م، و١٩٧١م قدّر أن المتوفر من الغذاء الذي يولد طاقة الإنسان هو أقل من ١٠٪ من حاجات الجسم في ٢٤ دولة نامية، وفي ٣٣ دولة نامية أخرى هناك نقص أقل من ١٠٪[4].

وفي عام ١٩٧٤م انتشرت أمراض سوء التغذية في بلاد آسيوية عدة منها: الهند وباكستان والفلبين، ومن مجموع ٣٠٠ مليون طفل في الدول النامية عام ١٩٧٨م واجه أكثر من ثلثيهم الأمراض المعوقة بسبب نقص التغذية.

وفي الجدول نشير إلى نسب سوء التغذية في أطفال المسلمين دون

---

(١) ينظر: نهج البلاغة المنسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، دار البلاغة، بيروت، ١٤٠٥هـ ص٧٣٤.

(٢) ينظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة- حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ص١٩، ود. حامد عمار- التنمية البشرية في الوطن العربي، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٢٠.

(٣) نقلاً عن د. نبيل الطويل- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، ص٦٨.

(٤) هيئة الأمم المتحدة- تقييم الحالة الغذائية، مؤتمر الغذاء العالمي، ١٩٧٤م، ص٦٠.

سن الخامسة من العمر، في بعض البلاد الإسلامية طبقاً لتقديرات وكالة اليونسيف الدولية للأطفال :

١٩٨٠-١٩٨٤م نسبة سوء التغذية في الأطفال دون سن الخامسة (في ديار المسلمين)(*) :

البلد	سوء التغذية شديد	سوء التغذية متوسط الشدة
الحبشة	١٠	٪٦٠
السودان	٪٢	٪٥٣
المغرب	٪٥	٪٤٠
تونس	٪٤	٪٦٠
مصر	٪١	٪٤٦
باكستان	٪١٠	٪٦٢
الهند	٪٥	٪٣٣
بنغلاديش	٪٢١	٪٦٣

يتضح من الجدول أعلاه، أن نسبة سوء التغذية الشديد مرتفعة لدى بنغلاديش ٢١٪، وباكستان ١٠٪، والنسبة أقل لدى مصر ١٪ والسودان ٢٪، بينما نسبة سوء التغذية متوسطة الشِّدة مرتفعة لدى بنغلاديش ٦٣٪، وباكستان ٦٢٪، وهي أقل لدى الهند ٣٣٪، والمغرب ٤٠٪.

(*) The state of the world's Children 1986, Unicef, James Grant, Table N. 2.

وهنـاك مظاهـر أخرى لإهمال الحاجـات الأساسيـة في واقع العـالم الإسلامي مثل انتشار الأمراض في ديار المسلمين[١] وكذلك تفشي الجهل والأمية[٢] وتلازمهـا مع الفقر والمرض، وأيضـاً هناك مظهر آخـر يتمثل في معاناة البلاد الإسـلامية من التصحر[٣] ومايسببه مـن انهاك بيئي للموارد الطبيعية، مما يقلل من قدرة الأرض على إنتاج الغذاء المطلوب.

وممـا سبـق نستطيـع أن نتبين السمات العامـة لاقتصـاد دول العـالم الإسلامي على النحو التالي:

(أ) يقـوم اقتصـاد دول العـالم الإسـلامـي على أسـاس المنتجـات الأولية، أي أنه يعتمد في إنتاجه على الخامات الأولية بصفة عامة.

(ب) يغلب الطابع الاستهلاكي على الطـابع الإنتاجي لدى معظم دول العالم الإسلامي خاصة تلك التي تزايد فيها الدخل الوطني، ويتركز الاستهـلاك المتزايـد على الكماليات في الـدول ذات الـدخل المرتفـع وعلى الضروريات في الدول الفقيرة.

(ج) توجد فوارق واضحة في مستويـات المعيشة حسب الدخل بين دول العالم الإسـلامي، وإن كـان غالبيـة هذه الـدول تتميز بصفـة عامـة بتدني المستويات المعيشية نتيجة الانخفاض الملحوظ في دخول الأفراد.

---

(١) ينظـر: برنـامج الأمـم المتحدة للبيئـة- حاجـات الإنسان الأسـاسية في الـوطن العـربي، ص ٢٤/ ٢٣٩، ود. حامد عمار- التنمية البشرية في الوطن العربي، ص١٢٩.

(٢) ينظـر: برنـامج الأمـم المتحـدة للبيئة- المرجـع السـابق، ص٦٧، ود. حـامد عمار- المرجـع السابق، ص ١٤٥.

(٣) ينظر: د. محمـد رضوان خولي- التصحـر في الوطن العـربي، مركز دراسـات الوحدة العـربية، بيروت، ١٩٨٥م ص٥٩/ ٨١، والتصحر- تقـرير اللجنة المستقلة المعنيـة بالقضايا الانسـانية الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٥٠-٧٠.

(د) لا يوجد تكامل أو تنظيـم مشترك اقتصادي أو سوق مشتركة بين دول العـالم الإسلامـي ، ممـا يجعلها في صـورة تابـع للقـوى الاقتصاديـة العالمية ويلزمها بالتبعية السياسية .

١/١/٣ الآثار المترتبة على الفقر وإهمال الحاجات الأساسية[١] :

١- الخطر على العقيدة: وبخاصة الفقير المدقع، وبالأخص إذا كان هو الساعي الكادح، فهو وسيلة الشك في حكمة الله في الكون والارتياب في عدالة التوزيع، والشيطان يوسوس للفقير ﴿**الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء**﴾[٢]. ولهذا روي عنه ﷺ قوله: «**كاد الفقر أن يكون كفراً**»[٣].

٢- الخطر على الأخلاق والسلوك: وإذا كان الفقر خطراً على العقيدة، فليس بأقل خطورة على السلوك والأخلاق. فإن الفقير المحروم كثيراً مايدفعه بؤسه وحرمانه- وخاصة إذا كان إلى جواره الطاعمون الناعمون- إلى سلوك مالاترضاه الفضيلة والخلق الكريم. وقد بين عليه الصلاة والسلام شدة وطأة الفقر على صاحبه وأثره في سلوكه حيث قال: «**خذوا العطاء مادام عطاءً، فإذا صار رشوة على الدين، فلا تأخذوه، ولستم بتاركيه، تمنعكم الحاجة والفقر**»[٤].

---

(١) ينظر: د. يوسف القرضاوي- مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ص ١٢-١٦، وعبدالرحمن آل سعود- مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، ج١/ ١٨٧، ونحمده عبدالحميد ثابت «مشكلة الفقر في العالم الإسلامي المعاصر بين الرؤية الإسلامية والتحديات الرابضة في اقتصادياته»، مجلة منار الإسلام، الامارات، ع٢، صفر ١٤١٠هـ، ص ٩٢-٩٦.

(٢) الآية ٢٦٨/ سورة البقرة.

(٣) صحيح ابن حبان، رقم ١٨٢١، ج٢/ ١٨٣ عن أبي هريرة..

(٤) المناوي- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٧هـ، جـ ٣/ ٤٣٥، ورمز له السيوطي بالصحة.

٣- الخطر على أمن المجتمع : الفقر خطر على أمن المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه . وقد يصير المرء إذا كان الفقر ناشئاً عن قلة الموارد وكثرة الناس ، أما إذا نشأ عن سوء توزيع الثروة وبغي بعض الناس على بعض ، وترف أقلية في المجتمع على حساب الأكثرية ، فهذا هو الفقر الذي يثير النفوس ، ويحدث الفتن والاضطراب ويقوض أركان المحبة والاخاء بين الناس .

٤- وقد وصف الدلجي رحمه الله الفقير بأوصاف عديدة منها[1] :

(أ) أنه ضيق العطن نزق : بمعنى أنه غير سوي الشخصية بل يثور ويغضب لأتفه الأسباب بحكم ماهو عليه من ضيق وضنك .

(ب) أنه مقهور ومكره : وهو بقهره و إكراهه يسلك سلوكاً خاصاً له سلبياته ، فتجده يكذب ويخدع .

(ج) أنه حاقد : وذلك ناتج عن نظرة المجتمع المتدنية له وعدم قدرته على الانتصار لنفسه ، ومن ثم عدم قدرته على تعديل هذه النظرة ، فيتحول إلى حقد ظاهر ودفين .

(د) أنه حاسد : ذلك أنه يعز على الفقير أن يترفع عليه غيره ، فإذا أصاب مساو له في صفات النفس مالاً أو جاهاً وخاف أن يتكبر عليه وهو لا يطيق أن يتكبر عليه ولا تسمح نفسه باحتمال صلفه وتيهه وتفاخره عليه ولعجزه عن زوال الفقر عنه واللحوق به في تلك النعمة أحب زوالها عن غيره .

(هـ) أنه غياب طعان يقع في أعراض الناس : وذلك أن الغضب

---

(١) أحمد على الدلجي - الفلاكة والمفلوكون ، مطبعة الشعب ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ ، ص ١٤-١٧ .

والحقد والحسد ثلاثتها من البواعث العظيمة على الغيبة .

ولكن السؤال الهام : هل الفقير يتصف فعلاً بهذه الصفات وحده؟! . إن من يرى الواقع الذي نعيشه اليوم ، فإنه يرى أنه مليء بهذه الصفات مع الأسف ، ولكن تكاد أن تكون قاسماً مشتركاً ، وليس منشؤها الفقر ، بل إن لها أسباباً عدة ، فالفقير وإن اتصف بهذه الصفات فليس كل الفقراء على هذه الشاكلة ، كما أن بعض الأغنياء قد يحملون مثل هذه الصفات[1] .

٥- البطالة : لأن الفقير بعجزه عن المعاش الطبيعي يلجأ أحياناً إلى أعمال عقيمة ، يتكسب منها ، ومن الحرف العقيمة كذلك ، وذلك نتيجة لعدم استطاعته الوصول إلى العمل الطبيعي المنتج لكسب قوته اليومي هو وأسرته أو لسهولة الاكتساب عن طريق الشعوذة وانخداع الناس البسطاء بمثل هؤلاء . وإذا أردنا أن نستدل من واقعنا اليومي ، فإننا نرى مئات من أمثال تلك الممارسات الشاذة تحت أسماء مختلفة لا يمارسها الفقراء فقط ، بل والطبقات الطفيلية في المجتمعات[2] .

كما أن للفقر وإهمال الحاجات الأساسية أخطاراً أخرى على الصحة العامة ، لما يتبعه عادة من سوء التغذية وسوء التهوية وسوء السكن ، وعلى الصحة النفسية لما يلازمه عادة من الضجر والتبرم والقلق والسخط ، وعلى النظام الاقتصادي لما يحدث من جرائم مالية وتخلف وتبعية اقتصادية ، وعلى النظام الاجتماعي لما يؤدى إليه من إخلال بالأمن

---

(١) د. حمد الجنيدل- دراسة الفكر الاقتصادي عند أحمد الدلجي ، ص ٦٦/ ٧١-٧٢ .

(٢) د. عاطف عبدالفتاح عجوة- البطالة في العالم العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤٠٦هـ ، ص٧٥-٩١ .

وإرهاب للمجتمع ، وعلى النظام السياسي لما يفرزه من فوضى سياسية واستبداد على الناحية الفكرية لما يقع بسببه من الجهل وانتشار العقائد والأفكار المنحرفة .

١/٢ الإسراف والتبذير:

١/٢/١ مفهوم الإسراف والتبذير :

ذكر القليوبي للإسراف المعنى اللغوي[١] وهو مجاوزة الحد. وخص بعضهم استعمال الإسراف بالنفقة، والأكل. يقول الجرجاني في تعريفاته: «الاسراف تجاوز الحد في النفقة. وقيل: أن يأكل الرجل ما لا يحل له، أو يأكل ما يحل له فوق الاعتدال ومقدار الحاجة. وقيل: الإسراف تجاوز الكمية فهو جهل بمقادير الحقوق. وقيل: هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس[٢].

ومما سبق نستطيع القول إن الاسراف هو تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان أو قول، وإن كان في الإنفاق أشهر.

وكما يكون الإسراف في الشرّ يكون في الخير، كمن تصدق بجميع ماله كما في قوله تعالى: ﴿**وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين**﴾[٣]. والإسراف كما يكون من الغنى، فقد يكون من الفقير أيضاً، لأنه أمر نسبي. والإسراف يكون تارة بالقدر، ويكون تارة

(١) ينظر: ابن فارس- معجم مقاييس اللغة/ ج٣/ ١٥٣، وابن منظور- لسان العرب، ج١١/ ٤٨، والفيروزآبادي- القاموس المحيط، جـ٤/ ١٥٦.

(٢) ينظر: القليوبي- حاشية منهاج الطالبين، دار احياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، د. ت، ج٣/ ٢٤٨، وابن عابدين- حاشية رد المختار، ج٥/ ٤٨٤، والجرجاني- التعريفات، ص٣٨.

(٣) الآية ١٤١/ سورة الأنعام.

بالكيفية، ولهذا قال سفيان الثوري رضي الله عنه: «ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف، وإن كان قليلاً»[١]، وكذا قال ابن عباس رضي الله عنه: «من أنفق درهماً في غير حقه فهو سرف»[٢].

الاسراف والتبذير: التبذير هو تفريق المال وإنفاقه في السرف. قال تعالى: ﴿ولا تبذر تبذيراً...﴾[٣]. وخصّه بعضهم بإنفاق المال في المعاصي، وتفريقه في غير حق[٤].

ويعرَّف التبذير عند بعض الفقهاء بأنه «عدم إحسان التصرف في المال، وصرفه فيما لا ينبغي، وأما صرف المال إلى وجوه البرِّ فليس بتبذير، وصرفه في الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله تبذير»[٥].

وعلى هذا فالتبذير أخص من الإسراف، لأن التبذير يستعمل في إنفاق المال في السرف أو المعاصي أو في غير حق، والإسراف أعم من ذلك، لأنه مجاوزة الحد، سواء أكان في الأموال أم في غيرها، كما يستعمل الإسراف في الإفراط في الكلام أو القتل وغيرهما.

وقد فرق ابن عابدين بين الإسراف والتبذير من جهة أخرى، فقال: التبذير يستعمل في المشهور بمعنى الإسراف، والتحقيق أن بينهما فرقاً وهو أن الإسراف: صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي، والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي»[٦].

---

(١) الراغب الاصفهاني- المفردات في غريب القرآن، ص٢٣٠.
(٢) القرطبي- الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣/ ٧٢.
(٣) الآية ٢٦/ سورة الاسراء.
(٤) ينظر ابن فارس معجم مقاييس اللغة، ج١/ ٢١٦، وابن منظور لسان العرب، ج٤/ ٥٠.
(٥) ينظر: النووي- تحرير ألفاظ التبنية، ص٢٠٠، وقلعجي- معجم لغة الفقهاء، ص١٢٠.
(٦) ابن عابدين- حاشية رد المختار، ج٥/ ٤٨٤.

ومثله ماجاء في «أدب الدنيا والدين»: «التبذير الجهل بمواقع الحقوق، والسرف الجهل بمقادير الحقوق»[1]. ويقول الراغب الأصفهاني: «إن التبذير في الحقيقة أقبح من الإسراف لأن بجانبه حقاً مضيعاً، ولأنه يؤدي بصاحبه إلى أن يظلم غيره، ولهذا قيل إن المبذر أقبح، لأنه جاهل بمقدار المال الذي هو سبب استبقاء الناس»[2].

وعليه، فإن الإسراف والتبذير بينهما علاقة عموم وخصوص، تخضع لقاعدة «إذا اجتمعا اتفقا، و إذا افترقا اختلفا»..

(١) أبوالحسن الماوردي- أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ، ص١٨٧.

(٢) الراغب الاصفهاني- الذريعة إلى مكارم الشريعة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٣هـ، ص٢١٦.

١/٢/٢ أسباب الإسراف والتبذير

وللإسراف والتبذير أسباب وبواعث توقع فيه، وتؤدي إليه، ونذكر منها[١]:

١- جهل المسرف بتعاليم الدين الذي ينهى عن الإسراف بشتى صوره، فلو كان المسرف مطلعاً على القرآن الكريم والسنة النبوية لما اتصف بالإسراف الذي نهي عنه **﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾**[٢]. فعاقبة المسرف في الدنيا الحسرة والندامة **﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً..﴾**[٣] وفي الآخرة العقاب الأليم والعذاب الشديد **﴿وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم. إنهم كانوا قبل ذلك مترفين﴾**[٤]. ومن نتيجة جهل المسرف بتعاليم الدين مجاوزة الحد في تناول المباحات، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى السمنة وضخامة البدن وسيطرة الشهوات وبالتالي الكسل والتراخي، مما يؤدي به إلى الاسراف، جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: «إياكم والبطنة في الطعام والشراب، فإنها مفسدة للجسد، مورثة للسقم، مكسلة عن الصلاة

---

(١) ينظر: السيد محمد نوح- «الاسراف أسبابه وآثاره وعلاجه»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، دبي، ع٥٠، محرم ١٤٠٦هـ، ص ١٧-٢٥، ورفعة أحمد الغامدي- «أسباب الاسراف ومضاره وموقف الإسلام منه» مجلة الرابطة، مكة، ع ٢٨١، ذو الحجة، ص٣٨-

(٢) الآية ٣١/ سورة الأعراف.

(٣) الآية ٢٩ سورة الاسراء.

(٤) الآيات ٤١-٤٥/ سورة الواقعة.

وعليكم بالقصدفيهما فإنه أصلح للجسد، وأبعد من السرف. . »[1].

٢- النشأة الأولى: فقد يكون السبب في الإسراف إنما هي النشأة الأولى، أي الحياة الأولى[2]، ذلك أن الفرد قد ينشأ في أسرة حالها الاسراف والبذخ، فما يكون منه سوى الاقتداء والتأسي. ولعلنا بهذا ندرك شيئاً من أسرار دعوة الإسلام وتأكيده على ضرورة اتصاف الزوجين والتزامهما بشرع الله وهديه. قال تعالى: ﴿**وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم**﴾[3]. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها فاظفربذات الدين تربت يداك»[4].

٣- الغفلة عن طبيعة الحياة الدنيا وماينبغي أن تكون، وقد يكون السبب في الإسراف إنما هو الغفلة عن طبيعة الحياة الدنيا وماينبغي أن تكون، ذلك أن طبيعة الحياة الدنيا أنها لاتثبت ولاتستقر على حال واحدة. والواجب يقتضي أن نضع النعمة في موضعها، وندخر مايفيض عن حاجتنا الضرورية اليوم من مال وصحة إلى وقت آخر.

٤- السّعة بعد الضيق: وقد يكون الإسراف سببه السعة بعد الضيق، أو اليسربعد العسر، ذلك أن كثيراً من الناس قد يعيشون في ضيق وحرمان، فإذا هم صابرون محتسبون، وقد يحدث أن تتبدل

---

(١) ينظر ابن مفلح المقدس- الآداب الشرعية والمنح المرعية مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩١هـ ج٣/ ٢٠١.

(٢) جريدة الجزيرة- أين التربية الاقتصادية الاتعودوهم على الإسراف، حوارع ٧٠٤٦، ٩/ ٧/ ١٤١٢هـ ص٩.

(٣) الآية ٣٢/ سورة النور.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، ج٧/ ٩، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، جـ١٠/ ٥١، واللفظ للبخاري.

الأحوال فتكون السعة بعد الضيق أو اليسر بعد العسر، وحينئذ يصعب على هذا الصنف من الناس التوسط أو الاعتدال فينقلب على النقيض تماماً، فيكون الاسراف والتبذير.

٥- صحبة المسرفين: وقد يكون السبب في الاسراف إنما هي صحبة المسرفين ومخالطتهم، ذلك أن الإنسان غالباً مايتخلق بأخلاق صاحبه وخليله. إذ أن المرء كما قال ﷺ «**على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل**»[١].

٦- حب الظهور والتباهي[٢]: وقد يكون الإسراف سببه حب الظهور والتباهي أمام الناس رياء وسمعة والتعالي عليهم، فيظهر لهم أنه سخي وجواد فينال ثناءهم ومدحهم، لذا ينفق أمواله في كل حين وبأي حال، ولا يهمه أنه أضاع أمواله وارتكب ماحرم الله..

٧- المحاكاة والتقليد: وقد يكون سبب الإسراف محاكاة الغير وتقليدهم حتى لا يوصف بالبخل، فينفق أمواله كيفما كان من غير تبصر أو نظر في العاقبة التي سينتهي إليها[٣].

٨- الغفلة عن الآثار المترتبة على الإسراف والتبذير وقد يكون السبب في الإسراف والتبذير إنما هي الغفلة عن الآثار المترتبة عليهما، ذلك أن للإسراف آثاراً ضارة، وللتبذير عواقب مهلكة. ولقد عرف من

---

(١) أخرجه أبوداود والترمذي وقال حديث حسن غريب وأحمد والحاكم وقال صحيح ووافقه الذهبي وحسّنه الألباني، ينظر: الألباني صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ت، رقم ٣٥٣٩.

(٢) جريدة المدينة- «الاسراف والتبذير في المناسبات»، تحقيق ع ٨٩٧٩، ٩/٦/١٤١٢هـ، ص٢.

(٣) مجلة الدعوة- «الاسراف والتبذير من المسؤول»، تحقيق ع ١٢٥٠، ٢٧/١٢/١٤١٠هـ، ص٢٠-٢٣.

طبيعة الإنسـان أنه غالبـاً مايفعـل الشيء أو يتركه، إذا كان على ذكـر من آثاره وعواقبه، أما إذا غفل عن هذه الآثار، فإن سلوكه يختل . . وقد تبين من خـلال دراسة ميـدانية[1] . عن المشكـلات الاقتصاديـة التي تـواجه الشباب أن معظم التعبيرات الحرة مـن أفراد عينة البحث كـانت تعبر عن التبذير والإسراف في غير مكانـه بنسبة ٨, ٢٪ ومن نماذج تعبيراتهم الحرة: «إنني مبذر أذهب إلى المحل وأنا لا أحـدد ماسأشتري»، «عدم التوازن في النفقـات وعـدم تنظيـم الصرف»، «أحيـانـاً أضـع مـالاً في غير مكـانـه الصحيـح»، عـدم قـدرتي على حفـظ نفسي مـن صرف المال» هــذه التعبيرات تبرز حـاجة الشبـاب خاصـة إلى المنهج الإسـلامي في معـالجة ظـاهرة الإسراف والتبـذير وقصر إنفـاق المال على كل مـاهو شرعـي وغير ضار.

(١) وليد شلاش شبير- مشكلات الشباب، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٩هـ، ص٢٨٠.

٣/٢/١ نماذج من الاسراف والتبذير:

يذكر الامام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله صوراً من الإسراف فيقول: «من الإسراف الأكل فوق الشبع، ومن الإسراف الاستكثار من المباحات والألوان، ومن الإسراف أن يضع على المائدة من ألوان الطعام فوق مايحتاج إليه للأكل، ومن الإسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه، أو يأكل ما انتفخ من الخبز كما يفعله بعض الجهال يزعمون أن ذلك ألذّ، ومن الإسراف التمسح بالخبز عند الفراغ من الطعام من غير أن يأكل مايتمسح به، ومن الإسراف إذا سقط من يده لقمة أن يتركها . . . ثم يقول رحمه الله وأمر اللباس نظير الأكل في جميع ماذكرناه . . . »(١).

ويذكر أبوالحسن الماوردي رحمه الله نماذج من التبذير فيقول: «من التبذير أن ينفق ماله فيما لا يجدي عليه نفعاً في دنياه ولا يكسبه أجراً في أخراه، بل يكسبه في دنياه ذماً ويحمل إلى آخرته إثماً كإنفاقه في المحرمات وشرب الخمر وإتيان الفواحش وإعطائه السفهاء من المغنين والملهين والمساخر والمضحكين، ومن التبذير أن يشغل المال بفضول الدور التي لا يحتاج إليها وعساه لا يسكنها أو يبنيها لأعدائه ولخراب الدهر الذي هو قاتله وسالبه، ومن التبذير أن يجعل المال في الفرش الوثيرة والأواني الكثيرة

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني- الكسب، ص٧٩-٨٣.

الملايين من الدولارات[١]. وقد أوضحت الدراسات التي شاركت فيها منظمة الصحة العالمية أنه في الوقت الذي بدأ فيه التدخين يقل لأجزاء العالم المتقدم بفضل زيادة الوعي الصحي في هذه البلدان، فإنه من المؤسف أن تعاطي التبغ مثلاً ازداد في البلاد النامية ومنها العالم الإسلامي وبلغت نسبة الزيادة في آسيا ٣٠٪، أما في أفريقيا فقد زادت نسبة تعاطي التبغ بدرجة كبيرة بلغت ١٧٠٪[٢].

وفي دراسة أخرى أعدها أحد الباحثين أوضح فيها أن حجم الأموال التي تنفق على عمليات الاتجار بالمخدرات في الوطن العربي تجاوز مبلغ ٥٠ مليار دولار سنوياً[٣].

٢- الإفراط في الطعام: إن الإنسان إذا أكثر من الطعام، لم يستطع له هضماً، حيث يصاب بالتخمة وعُسر الهضم، وقد يحدث أن تصاب المعدة فيفقد المرء شهيته للأكل وإن تناول طعاماً لم يستطع له هضماً، فقد يصاب نتيجة لذلك بالإسهال أو الامساك، كما أن الإسراف في الطعام يؤدي إلى البدانة ومن ثم يتعرض الإنسان لأمراض القلب وارتفاع الضغط وأمراض الكلى والسكر.

ولا تقتصر مشكلة الإسراف في الطعام على استهلاكه، بل تمتد لتشمل بعض السلوكيات المرتبطة به، وفي هذا الصدد تشير بعض

---

(١) (٥) ينظر: لولوة صالح آل علي- الوقاية الصحية على ضوء الكتاب والسنة، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٩هـ، ص٤٨٩/ ٥٤١/ ٥٩١، وجريدة الندوة- «المخدرات الخطر القاتل: العالم العربي يستهلك مواد مخدرة بمئات الملايين من الدولارات»، تحقيق ع ع٩١٦٤، ١٦/ ٨/ ١٤٠٩هـ، ص١١.

(٢) مجلة النور- «الاستعمار السجائري، تحقيق، الكويت ع ٧٢، صفر ١٤١٠هـ، ص ٦-١٠.

(٣) مجلة الاقتصاد الإسلامي- «٥٠ مليار دولار سنوياً تنفق في الوطن العربي على المخدرات»، دبي، ع١٣١، شوال ١٤١٢هـ، ص١٨.

الدراسات التي أجريت في الكويت أن ما يُلقى ويتلف من مواد غذائية ويوضع في صناديق القمامة كبيرإلى الحد الذي قد تبلغ نسبته في بعض الحالات ٤٥٪ من حجم القمامة. وفي مدينة الرياض أظهرت دراسة أعدتها أمانة الرياض عن نفايات المدينة أن كمية النفايات اليومية لكل فرد من نفايات المواد الغذائية تبلغ ١٠٦٠ جراماً، والملاحظ في دول الخليج العربي أن كمية المواد الغذائية التي تلقى في القمامة كبيرة جداً بالمقارنة مع غيرها من دول العالم[١].

٣- الإعلان والعادات الشرائية الخاطئة: من أهم مظاهر الضياع في الاستهلاك، الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الجهل والخرافة في شراء الضروريات. فالعادات الشرائية تميل لأن تكون ثابتة مهما كانت خاطئة. وغالباً مايقوم استهلاك الفرد على أساس عشوائي مرتجل لا على أساس رشيد، إذ هو يستند على عادات شرائية غالباً ماتكون خاطئة، ويستمر الفرد في أدائها، لأنه وجدها هكذا أو بدافع التقليد للغير. ومن أوضح الأمثلة للعادات الشرائية الخاطئة: أن الناس يشترون التفاح للونه الأحمر وليس لقيمته الغذائية، كما يفضلون الخبز الأبيض والأرز المقشور على الخبز الأسمر والأرز غير المقشور وهما الأفضل من الوجهة الغذائية. فإذا أمكننا بأية طريقة تعليم المستهلك الأصناف التي تعطي قيمة غذائية قصوى بأقل نفقة لاقتصدنا الكثير من العمل الإنتاجي، وهذا ماتناوله بالتفصيل هنري هاراب[٢] في كتابه «تعليم المستهلك». ويعد

---

(١) محمد عبدالقادر الفقي- «الاسراف وتأثيره على البيئة»، ص٥٥-٥٦.

(٢) H. Harrap- The Education of the Consumer, Mc Graw- Hill, New York, 1950,p.60-85.

الاعلان مسئولاً إلى حد كبير عن تكوين مثل هذه العادات الشرائية الخاطئة. فقد يعمد المعلنون إلى تشكيك الناس في سلع قديمة أو سلع جديدة في حوزتهم لم تبل أو تستنفذ بعد، لينصرفوا عنها إلى شراء سلع جديدة. وهذا أيضاً يمثل ضياعاً في الاستهلاك.

ومن خلال الدراسات والتحقيقات(1) التي أجريت تبين أن الإعلانات التجارية تمارس دوراً كبيراً في خداع المستهلك، وفي دفعه إلى المزيد من الشراء لأشياء كثيرة لا حاجة به إليها فعلاً، وهذا هو الاسراف بعينه، بل وتمارس الإعلانات دوراً في تغليب البواعث الوجدانية كالتقليد وحب التميز والزهو والطموح والدهشة وما إلى ذلك من خلجات النفس التي تسعى الإعلانات لإثارتها في الإنسان..

٤- جنون الأزياء وتعدد أنماط المنتجات: إن تغيرات الأزياء والنماذج المتعددة إن هي إلا تقلبات مفتعلة لحمل المستهلكين على الشراء، مع أنها لا تعكس رغباتهم، وقد تتنافر مع أذواقهم إلى حد كبير. وهم إذ يقبلون عليها فإنما يفعلون ذلك تحت تأثير الحملات الإعلانية الواسعة النطاق التي تولد في نفوسهم شعوراً بأنهم يكونون متأخرين إذا لم يقبلوا عليها. وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في أزياء النساء، كما امتدت أيضاً إلى السيارات وأجهزة المذياع والتلفزيون والأثاث وبعض السلع التموينية(2)؛ إذ أصبح الأغنياء يغيرون هذه الأشياء سنوياً ليتمشوا مع الطراز الحديث. والمستهلك قد يترك بعض السلع قبل أن يحصل على

---

(١) ينظر: د. نعيم أبوجمعة- «الخداع الإعلاني وأثره على المستهلك في دولة الكويت»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ع٥٠، شعبان ١٤٠٧هـ ص١٥-٧٣، وجريدة اليوم- «الاعلانات التجارية والاسراف»، تحقيق ع ٦٨٣٢، ٢٥/٨/١٤١٢هـ، ص١١.

(٢) ينظر: ياسر عبدالحميد الخطيب- سيكولوجية المستهلك السعودي وتصرفاته الشرائية وأثر =

الفـائدة المرجو منهـا، أو قبـل أن تصبـح غير صالحة لـلاستعمال. وهـذا مايعبر عنه اقتصادياً بنقص في جملة الاشباع العام، وهو ولا شك من أبرز نواحي الضياع في النظام الاقتصادي..

٥- الانفـاق العسكـري: وهـو مــن أهـم مظـاهـر الضيـاع في الاستهـلاك. وذلك لاستنفـاذد لجانب كبير مـن ميزانيـات الدول. كـان سيعود على الجميـع بالنفـع الكثير، لو أنفـق على المشروعات والخدمـات العامة لرفع مستوى المعيشة.. ومـن السمات الرئيسة للدول النامية ومنها الدول الإسـلامية وجـود العديد مـن بنود الانفاق الحكـومي التـي تتسم بالضخامة والتبذير والضياع، ولا تحقق التنمية إلا بضغط بنود الاستهلاك الحكومي التي تتسم بالإسراف والتبذير[١].

والجدول التـالي يبين حجـم الإنفاق العسكـري وأثـره على محاولات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات:

حجم الإنفاق العسكري في الوطن العربي[*]

الانفاق العسكري إلى الناتج القومي	الانفاق العسـكري إلى الصحة والتعليم	واردات الأسلحة بالمليون دولار	صافي المسـاعدات للتنمية إلى الانفاق العسكري	أفراد القوات المسلحة إلى المعلمين
١٩٦٠/١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٦
٤,٥٪ ١٢٪	٧٧٪	١٢,٠٢٥٪	١٠٨٪	١٩٨٪

= ينظر: د. زغلول النجار- قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، ص٦٦، وسيد خليل- «مـواكب الاسراف الحكومي مستمـرة»، تحقيق، مجلة لواء الإسـلام، القاهرة، ع٨، ربيـع الآخـر ١٤١٠هـ، ص١٨-٢١، ود. محمـد شـوقـي الفنجري «الانفـاق العسكـري وتجارة الموت»، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، ع٣٠٨٧، ١٥/ ٩/ ١٤٠٧هـ، ص١٤.

(*) مصـدر الجدول: برنـامج الأمـم المتحدة الإنمائي- تقـريـر عن التنميـة البشرية في العـالم ١٩٩٠، نيويورك، جدول١٨.

يبين الجدول أن الإنفاق العسكري منسوباً إلى الناتج القومي قد ارتفع من ٤,٥٪ عام ١٩٦٠م إلى ١٢٪ عام ١٩٨٦م، وأنه يعتبر من أعلى نسب الإنفاق بمعايير أخرى كالإنفاق على الصحة والتعليم أو الخدمات الاجتماعية الأخرى وأن أفراد القوات المسلحة يبلغون ضعف عدد المعلمين تقريباً. ومن ثم فإن تخفيض الإنفاق العسكري أو ترشيده أو تكامله بين الأقطار العربية سوف يتيح موارد إضافية لمجالات التنمية البشرية ومن أهمها قطاع التربية والتعليم.

١/٢/٤ الآثار المترتبة على الإسراف والتبذير

لا شك أن هناك العديد من النتائج والآثار السيئة المترتبة على شيوع ظاهرة الاسراف والتبذير، ومن ذلك[١]:

١- الإسراف وخطره على العقيدة: الإسراف يرفع مستوى معيشة الفرد والأسرة رفعاً كاذباً يفوق الدخل الحقيقي المستمر، ثم لا تكاد المكاسب الجانبية تزول ولا يبقى سوى الدخل الحقيقي، حتى يلجأ كثير من المسرفين إلى طرق شريفة وغير شريفة لاستمرار التدفق النقدي وتحقيق المستوى العالي من الإنفاق الذي اعتادوه فتمتد اليد بشكل أو بآخر فيقعوا تحت وطأة الكسب الحرام، ذلك أن المسرف قد تضيق أو تنتهي به موارده، فيضطر تلبية وحفاظاً على حياة الترف والنعيم التي ألفها إلى الوقوع في الكسب الحرام، وقد جاء في الحديث: «**كل جسد نبت من سحت فالنار أولى به**»[٢].

٢- الإسراف نوع من التسرع والتهور: الإسراف نوع من التهور والتسرع وعدم التبصر بعواقب الأمور وقد يكون دليلاً على الاستهتار وعدم

(١) ينظر: السيد محمد نوح- «الاسراف أسبابه وآثاره وعلاجه»، ص١٧-٢٧، وعبدالله الجعيثن- «الاسراف وخطره على العقيدة»، مجلة الدعوة، الرياض، ع١١٢٨، ٢٠/٦/١٤٠٨هـ، ص ٢٤، ومجلة البيان. «عواقب التبذير»، لندن، ع١٣، ذو الحجة ١٤٠٨هـ، ص٤-٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، جـ١/ ٣٧.

الحكمة في تحمل المسؤولية وكل ذلك يؤدي إلى العواقب وسيء النتائج فهو يقتل حيوية الأمة ويؤدي بها إلى البوار والفساد ويملأ القلوب حقداً وضغينة ويقضي على حياة الأمن والاستقرار كما أن فيه كسراً لنفوس الفقراء وبطراً لأهل الغنى(١).

٣- الإسراف ودواعي الشر والإثم: فالسرف داع إلى أنواع كثيرة من الشر؛ لأنه يحرِّك الجوارح إلى المعاصي ويشغلها عن الطاعات، كما أنه يحرِّك الغرائز الساكنة أو الكامنة في هذه النفس، وحينئذ لا يؤمن على الفرد من الوقوع في الإثم والمعصية. فالشيطان أعظم مايتحكم في الإنسان إذا ملأ بطنه من الطعام، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «**ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطنه، بحسب ابن آدم لُقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه**»(٢).

٤- الإسراف وتأثيره على البيئة: يعتبر الإسراف سبباً رئيساً من أسباب تدهور البيئة واستنزاف مواردها. وهو وإن كان متعدد الصور والأساليب، إلا أنه يؤدي بشكل عام إلى نتيجة واحدة: إهلاك الحرث والنسل وتدمير التوازن البيئي(٣).

٥- الترف والدعوة إلى النعومة والليونة: يؤدي الترف إلى النعومة والليونة، التي تدفع الناس إلى الرذائل، وتقعد بهم عن الجهاد

(١) د. حمد الجنيدل- نظرية التملك في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ، ص٨١.

(٢) رواه الترمذي- في الزهد، باب ماجاء في كراهية كثرة الأكل، رقم ٢٣٨١، وقال هذا حديث حسن صحيح، ورواه أيضاً ابن حبان وابن ماجه والحاكم وصححه الذهبي. ينظر: ابن الأثير- جامع الأصول، جـ٧/ ٤١٠.

(٣) محمد عبدالقادر القفي- «الاسراف وتأثيره على البيئة»، ص٥١.

والتضحية، وفي ذلك أعظم الخطر على الأمة.

٦- التبذير والهوى: التبذير مما يأمر به الهوى وينهى عنه العقل، وأحسن الأدب في هذا تأديب الحق سبحانه حين قال: ﴿**ولاتبذر تبذيراً**﴾[١]. فالإنسان قد يعطي رزق شهر في يوم، فإذا بذّر فيه بقي شهراً يعاني البلاء، وإذا دبّر منه عاش شهراً طيب النفس.

٧- عدم الرعاية والاهتمام بالآخرين: ذلك أن الإنسان لا يراعي الآخرين ولا يهتم بهم غالباً، إلا إذا أضناه التعب وغضّته الحاجة، كما أثر عن يوسف عليه السلام لما سئل: لا نراك تشبع أبداً؟ قال: أخاف أن شبعت أن أنسى الجياع[٢]. والمسرف مغمور بالنعمة من كل جانب، فأنّى له أن يفكر أو يهتم بالآخرين.

---

(١) الآية ٢٦/ سورة الاسراء.

(٢) أورد هذا الأثر: محمد قرة على - سنابل الزمن، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٦٤.

الحل الإسلامي لمشكلات الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي

إنه وبنظرة فاحصة للواقع الاستهلاكي للعالم بعامة، والعالم الإسلامي بخاصة، نجد هذا العالم الذي نعيشه أصبح جانحاً إلى مايمكن أن يطلق عليه النهم الإستهلاكي، حيث يتخذ الخبراء شتى الأساليب والوسائل لجذب المستهلك وإغرائه، والدخول إلى عالمه من خلال إشباع نزواته وغرائزه، وتلبية أهوائه، وتغذية أحاسيسه واحتياجاته المادية، فتحاصره بشتى المغريات والمثيرات، حتى إننا نستطيع القول، إن الإنسان الجديد الذي ضمرت قيمه الروحية، وطمست مقاييسه الأخلاقية، وخلبت لُبَّه الأشكال والألوان البديعة، هذا الإنسان قد أصبح مستسلماً لما يغرق الأسواق من سلع اسهلاكية.

لقد عملت الدول الغربية على جعل نموذجها الاستهلاكي هو السائد لدى كل الفئات الاجتماعية حتى لدى الفئات ذات الدخل المحدود، وأنيطت بالشركات المتعددة الجنسيات مهمة بذل المجهود لإيجاد أنماط وعادات استهلاكية دخيلة في البلدان الإسلامية.

ومن ثم فإن الحل الإسلامي لمشكلات الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي، سواء كانت هذه المشكلات متمثلة في سلوكيات خاطئة، أو بارزة في فجوة قائمة بين الجوانب العقدية وبين الجوانب الاقتصادية، المنعكسة على السلوك الاستهلاكي، أو ظاهرة من خلال الصور المقدمة لواقع العالم الإسلامي.

أقول إن الحل الإسلامي لذلك، يمكن أن نجمله في نقاط رئيسية هي على النحو التالي:

أولاً : سلوك المستهلك موجّه نحو تحقيق أقصى الرفاهة من انفاقه لدخله النقدي على الاستهلاك ، وهذا يتضمن أيضاً العمل لما بعد الموت ، متمثلاً في مراعاة رفاهة الآخرين ، وهو مايعبر عنه بالرشد الاقتصادي في مجال الاستهلاك .

ثانياً : الاقتصاد الإسلامي ينطلق من مبدأ الارتباط الشامل بين القيم الدينية والمعايير الأخلاقية وبين قرارات الحياة اليومية على مستوى الفرد أو الدولة ، إذ هو يرفض الفصل بين تلك القيم وبين التحليل النظري أو التطبيقي للمشكلات الاقتصادية .

ثالثاً : تسهم قواعد الاستهلاك وأخلاقياته في ترشيد الإنفاق الاستهلاكي ، وفي تكييف الهيكل السلعي للطلب الفعلي في المجتمع ، لصالح الحاجات الضرورية وشبه الضرورية ثم الكمالية .

رابعاً : تتضمن فريضة الزكاة مثلاً ، التي تلتزم الدولة الإسلامية بمراقبة تنفيذها ، تتضمن توجيه جانب متجدد بصورة دورية للفئات منخفضة الدخل ذات الميل الحدي المرتفع لاستهلاك الضروريات ، ومن ثم فإن ذلك يشكّل طلباً متجدداً على تلك السلع في الوقت الذي يحرم الإسلام استخدام بعض المنتجات التي تدخل في مجال الترف الفاحش (كأواني الذهب والفضة) فى عدم توجيه الموارد ابتداء لإنتاج تلك السلع .

خامساً : إن الاقتصاد الإسلامي من خلال الضوابط التي افترضها على نمط الاستهلاك وسلوك المستهلك، يمارس تأثيراً مباشراً في تحديد نوعية الطلب وحجم واتجاهات نموه من خلال مراحل تقدم المجتمع، وذلك يؤثر بالتالي في حجم الموارد المطلوبة وتخصيصها لإنتاج التوليفة التي تشبع احتياجات المجتمع في إطار تلك الضوابط .

سادساً : إن ضوابط السلوك الاستهلاكي من حيث كراهية المباهاة والتظاهر، وتفضيل التقشف والبساطة والاعتدال في المعيشة، تؤدي بصورة غير مباشرة إلى الحد من انتاج السلع الكمالية، أو السلع ذات المحتوى الترفي، حتى لو لم تكن تلك السلع محرمة .

سابعاً : إن أنماط الاستهلاك في المجتمع الإسلامي تنبع من المجتمع نفسه، وعملية استيراد الأنماط الاستهلاكية فيه تخضع لعملية انتقائية دقيقة، تؤدي في النهاية إلى صعوبة سيطرة الأنماط المستوردة على المستهلك المسلم، وبمعنى آخر، فإن درجة تغلغل الأنماط المستوردة ترتبط ارتباطاً عكسياً مع درجة التزام المجتمع الإسلامي- أفراداً وجماعات ودولاً- بالضوابط والقيم الإسلامية في هذا المجال .

ثامناً : تتفاوت الدخول في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، في الوقت الذي يعاني فيه الفقراء من انخفاض مستوياتهم المعيشية، مما يدل على ضعف الالتزام بالإسلام، وأن هناك فئة من الأغنياء لا تدفع ولا تقوم بالإتفاق في وجوه الخير- بالرغم من دعوة الإسلام إلى ذلك-، وهذا يعني وجود فئة قليلة في المجتمع تتمتع بنصيب وافر من السلع والخدمات الترفيهية والكمالية، وفئات كبيرة يصعب عليها الحصول على الضروريات، وهذه الظواهر المتفشية في واقع العالم الإسلامي، هي

نتيجة لضعف الالتـزام بالإسلام، ومن ثم فإن العـلاج يكمن في الالتزام بالإسلام، ومن ثم تؤثر درجة التقوى على مايستبيحه المستهلك المسلم بما يتلاءم مع حب هذا المسلم للتزهد في الحياة، بقواعده ونظمه.

تاسعاً : أن المنفعة تعبرعن درجـة معينة من الشعور الوجـداني بالحاجة ومـدى إشباعهـا، والـذي تدعمـه الـدوافع الفطـريـة والقيم المكتسبـة للمستهلك، فـإن تقوى الله هي أيضاً درجـة معينة من الشعور الـوجداني بالخوف من الله، والسعي لإرضائه، ويتجه عـادة اتجاهاً معاكساً للشعور بالحاجة، بما يؤدي إلى تهذيب هذا الشعـور، وبصفة عامة، يمكن القول بـأن هناك عـلاقـة طـردية بين قيـام المستهلـك بـأفعال الخير والتمسـك بالفضائل والتزهد والاقتصاد في الحياة وبين درجة التقوى.

عاشراً : يصاحب درجة التقوى لدى المستهلـك المسلم مبدأ الواقعية في الإنفاق، ويترتب على ذلك، أن المستهلك في جميـع الأحوال يرفض تماماً الإنفاق بما يزيد عن المستوى المعيشي الـذي يتيحه له دخله، أي أن مبدأ الإنفاق المظهري الذي لا يتناسب مع الدخل يكون مرفوضاً، كما أنه رغم استطـاعـة المستهلـك السعـي إلى الانتفـاع إلى أقصـى درجـة يمكـن أن يحددها مستـوى دخله، إلا أنه يرفـض أن يكون منقاداً وراء هذا الـدخل ليحـدد لـه مستـوى المنفعـة الذي يقـف عنـده، وإنما يكـون قـادراً على تكييف نفسه بتحديـد مستوى من المنفعة يتمشى مع درجـة التقوى التي يتحلى بها، حتـى لو كـان ذلـك المستوى أقـل بكثير مـن المستوى الـذى يتيحه له دخلـه ضرورة التزام المسلم بالمروءات الـزائدة على الفرائض وغير ذلك.

خاتمة

بناء على ماسبق من مناقشة للواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي، فإننا نقدم هذه التوصيات:

١ - تبين من دراسة موضوع الرسالة، القصور في الأنظمة الوضعية عن معالجة المشكلة الاقتصادية، وأن مايقدمه الإسلام من حلول ومعالجات هي الأولى بالاتباع والأخذ، ولذلك يوصي الباحث بالأخذ بجميع أنظمة الإسلام، وخاصة النظام الاقتصادي الإسلامي، للخروج بالمجتمعات الإسلامية المعاصرة من دائرة التخلف، والنهوض بها من الضعف الذي تعاني منه.

٢ - التأكيد على أن التوعية الدينية تؤتي أثرها الملموس النافعة على سلوك المستهلك؛ ذلك لما تؤديه هذه التوعية من تربية إسلامية صحيحة وتنشئة حميدة لأجيال المسلمين، بالتزامهم بالضوابط والمعايير الإسلامية للإنفاق الإستهلاكي، حتى يتحقق لبلدانه الإسلامية مزيداً من النمو والرفاه.

٣- العمل، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، على تنمية وبث الوعي الإستهلاكي، وإعداد البرامج الموضّحة للنتائج الحميدة لهذا الوعي، ومدى حاجة المجتمعات الإسلامية المعاصرة له، وآثاره العديدة، التي تؤدي إلى النهوض بهذه المجتمعات.

٤ - أن هذا الموضوع لازال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث لتغطية

جوانبه المتعددة، تغطية كاملة؛ حيث يمثل هذا الموضوع، نقطة الانطلاق لاكتشاف النظرية الاقتصادية الإسلامية.

٥- يتحتم عند اكتشاف النظرية الاقتصادية الإسلامية أن تكون نقطة البداية، عدم الإنطلاق من مسلمة غربية، وإنما ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق من دائرة العقيدة وهي القاعدة الأساس في الاقتصاد الإسلامي، التي تحدد نظرة المسلم الرئيسة إلى الكون والإنسان والحياة.

٦- أن التراث الإسلامي، وخاصة المؤلفات الأصلية للقرون الثلاثة الأولى من الهجرة، حافل بالأفكار والاجتهادات، حول الاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي في الإسلام. وهو بهذه الحالة يتضمن البذور الأولى للبحث المعاصر. والواقع، أن أي دراسة لتاريخ الفكر الاقتصادي مكتوب عليها النقصان مالم تول اهتماماً كافياً للمؤلفات المتخصصة، لأبي عبيد، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن وغيرهم من أعلام الفكر الإسلامي في ذلك العصر، وبنفس المنطق، فإنه يتوجب على الباحثين المعاصرين أن ينتفعوا ما أمكنهم، بهذا التراث الإسلامي.

وفي ختام هذه التوصيات، أرجو أن أكون قد وفقت في تحقيق الهدف الذي سعيت من أجله، فإن كان كذلك، فبتوفيق من الله عز وجل، وإن كان غير ذلك، فحسبي أني بذلت جهدي، وأسأل الله العفو عن ماكان من نقص أو قصور أو خطأ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

ثبت بأهم المصادر والمراجع(*)

١ - القرآن الكريم .
٢- السنة النبوية .
٣- العالم الإسلامي المعاصر- د. عادل طه يونس .
٤- قضايا هامة في حاضر العالم الإسلامي- محي الدين القضماني .
٥- الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا- د. يوسف القرضاوي .
٦- آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي- د. عبدالاله أبوعياش .
٧- قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر- د. زغلول النجار.
٨- مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي- محمد سيد حنفي .
٩- منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر- د. مقداد ياجن .
١٠- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين- د. نبيل صبحي الطويل .
١١- المجتمع الإستهلاكي وأوقات الفراغ- د. خضير عباس المهر.
١٢- الإيمان ومجتمع الاستهلاك- كوستي بندلي .
١٣- أسس التسويق- د. محمد حسين أصغر.
١٤- الإسلام والمشكلة الاقتصادية- د. محمد شوقي الفنجري .

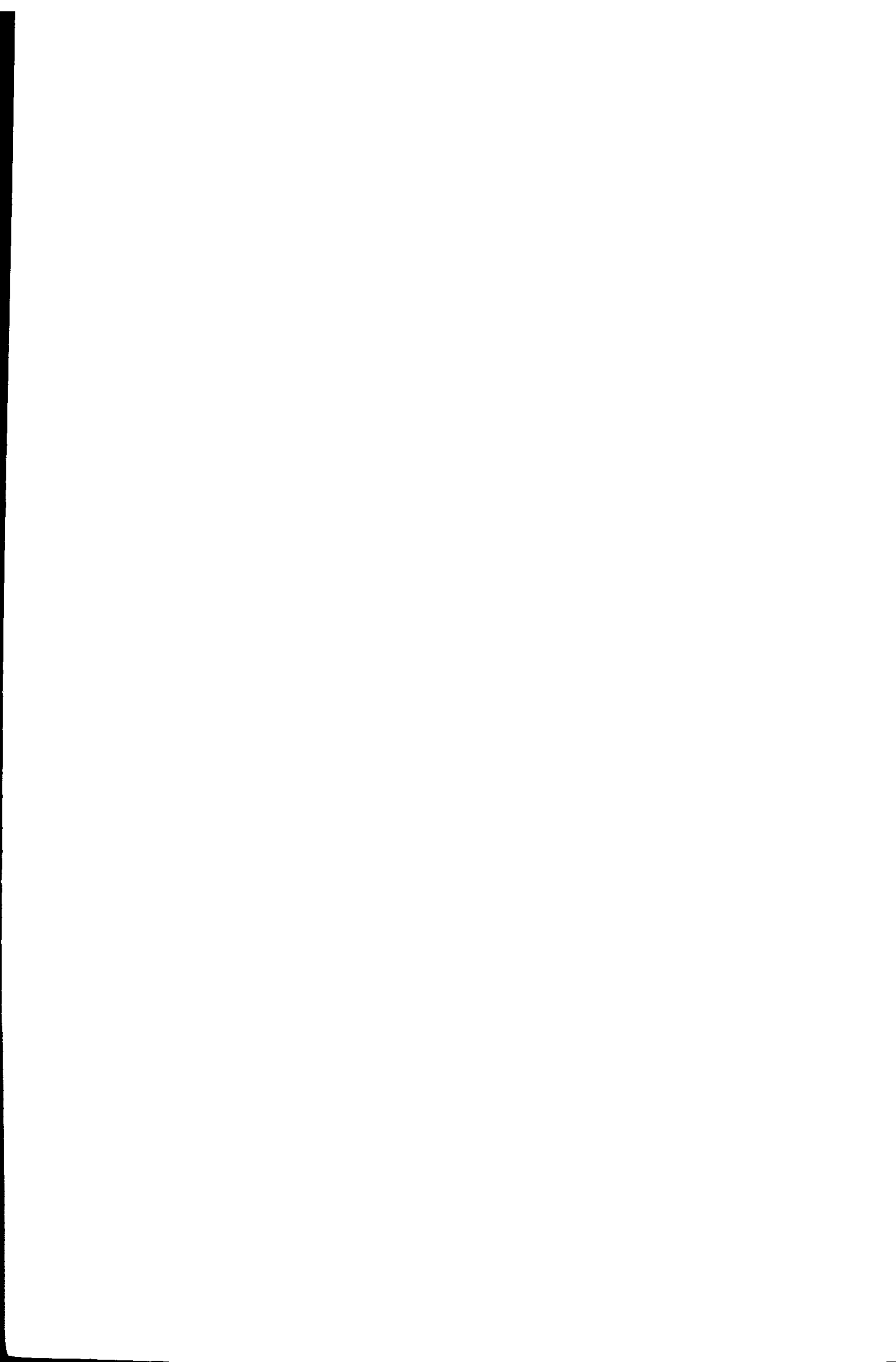
(*) تم ترتيبها حسب ورودها أولاً، في هوامش الكتاب، وتجدر الاشارة إلى احتواء هذه الهوامش مراجع أخرى، يتعين الرجوع إليها .

١٥- مشكلة الادخار- د. رمزي زكي.
١٦- التنمية العربية- د. محمود عبدالفضيل وآخرون.
١٧- أنماط الاتفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي د. محمد عزيز.
١٨- الهجرة إلى النفط- د. نادر فرجاني.
١٩- تقرير التنمية في العالم ١٩٩٠م.
٢٠- الإسلام والاقتصاد- د. عبدالهادي النجار.
٢١- ستار الفقر- محبوب الحق.
٢٢- تقرير التنمية في العام ١٩٨٠م.
٢٣- الفقر والبيئة- ألف درننج.
٢٤- الخبز والبنادق- نايجل هاريس.
٢٥- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة- د. رمزي زكي.
٢٦- ما أصل الإنسان- موريس بوكاي.
٢٧- الدحض العلمي لأسطورة التفوق العرقي- أشيلي مونتاغيو.
٢٨- النفعيون- وليم ديقدسون.
٢٩- مشكلة الفقر- عبدالهادي الفضيلي.
٣٠- رؤية إسلامية للنظام الاقتصادي الغربي- د. أحمد غراب.
٣١- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية- محمد الأمين الشنقيطي.
٣٢- مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام- عبدالرحمن آل سعود.
٣٣- الكسب- محمد بن الحسن الشيباني.
٣٤- إحياء علوم الدين- أبوحامد الغزالي.

٣٥- الاشارة إلى محاسن التجارة- أبوالفضل الدمشقي .
٣٦- المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء- د . حلمي عبدالمنعم صابر.
٣٧- حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي- برنامج الأمم المتحدة للبيئة .
٣٨- المجاعة- اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية .
٣٩- صناعة الجوع وخرافة الندرة- مورلابيه وكولينز.
٤٠- أطفال الشوارع- تقرير اللجنة المتقلة - للقضايا الإنسانية .
٤١- ثورة حفاة الأقدام- برتران شنايدر.
٤٢- قصة القمح السعودي- الدائرة للإعلام .
٤٣- الغذاء والماء في عالم المسلمين الفقراء- د . نبيل صبحي الطويل .
٤٤- عالم جائع- ريتشي كالدر.
٤٥- كيف يموت النصف الآخر من العالم- سوزان جورج .
٤٦- الجوع في العالم ١٢ خرافة- مورلابيه وكولينز.
٤٧- نهج البلاغة- المنسوب إلى على بن أبي طالب رضي الله عنه .
٤٨- التنمية البشرية في الوطن العربي- د . حامد عمار.
٤٩- التصحر في الوطن العربي- د . محمد رضوان خولي .
٥٠- التصحر- تقرير اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية .
٥١- مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام- يوسف القرضاوي .
٥٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير- المناوي .
٥٣- الفلاكة والمفلوكون- أحمد على الدلجي .
٥٤- البطالة في العالم العربي- د . عاطف عجوة .

٥٥- معجم مقاييس اللغة- ابن فارس .
٥٦- لسان العرب- ابن منظور.
٥٧- حاشية رد المحتار- ابن عابدين .
٥٨- المفردات في غريب القرآن- الراغب الاصفهاني .
٥٩- الجامع لأحكام القرآن- القرطبي .
٦٠- تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)- النووي .
٦١- أدب الدنيا والدين- أبوالحسن الماوردي .
٦٢- الذريعة إلى مكارم الشريعة- الراغب الاصفهاني .
٦٣- الآداب الشرعية والمنح المرعية- ابن مفلح المقدسي .
٦٤- نصيحة الملوك- أبوالحسن الماوردي .
٦٥- نحو الرشد الاقتصادي- عبدالمغني سعيد .
٦٦- هدر الامكانية- د. نادر فرجاني .
٦٧- الوقاية الصحية على ضوء الكتاب والسنة- لولوة آل علي .
٦٨- نظرية التملك في الإسلام- د. أحمد الجنيدل .
٦٩- جامع الأصول شرح أحاديث الرسول- ابن الأثير.
٧٠- سنابل الزمن- محمد قره علي .

الفهرس



صدر من هذه السلسلة

	العنوان	المؤلف
١ -	تأملات في سورة الفاتحة	الدكتور حسن باجودة
٢ -	الجهاد في الاسلام مراتبه ومطالبه	الأستاذ أحمد محمد جمال
٣ -	الرسول في كتابات المستشرقين	الأستاذ نذير حمدان
٤ -	الاسلام الفاتح	الدكتور حسين مؤنس
٥ -	وسائل مقاومة الغزو الفكري	الدكتور حسان محمد مرزوق
٦ -	السيرة النبوية في القرآن	الدكتور عبد الصبور مرزوق
٧ -	التخطيط للدعوة الاسلامية	الدكتور محمد علي جريشة
٨ -	صناعة الكتابة وتطورها في العصور الاسلامية	الدكتور أحمد السيد دراج
٩ -	التوعية الشاملة في الحج	الأستاذ عبد الله بوقس
١٠-	الفقه الاسلامي آفاقه وتطوره	الدكتور عباس حسن محمد
١١-	لمحات نفسية في القرآن الكريم	د. عبد الحميد محمد الهاشمي
١٢-	السنة في مواجهة الأباطيل	الأستاذ محمد طاهر حكيم
١٣-	مولود على الفطرة	الأستاذ حسين أحمد حسون
١٤-	دور المسجد في الاسلام	الأستاذ محمد علي مختار
١٥-	تاريخ القرآن الكريم	الدكتور محمد سالم محيسن
١٦-	البيئة الادارية في الجاهلية وصدر الاسلام	الأستاذ محمد محمود فرغلي
١٧-	حقوق المرأة في الإسلام	د. محمد الصادق عفيفي
١٨-	القرآن لكريم كتاب أُحكمت آياته [١]	الأستاذ أحمد محمد جمال
١٩-	القراءات أحكامها ومصادرها	د.شعبان محمد اسماعيل
٢٠-	المعاملات في الشريعة الاسلامية	الدكتور عبد الستار السعيد
٢١-	الزكاة فلسفتها وأحكامها	الدكتور علي محمد العماري
٢٢-	حقيقة الانسان بين القرآن وتصور العلوم	الدكتور أبو اليزيد العجمي
٢٣-	الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٢٤-	الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر	الدكتور عدنان محمد وزان
٢٥-	الإسلام والحركات الهدامة	معالي عبد الحميد حمودة
٢٦-	تربية النشء في ظل الاسلام	الدكتور محمد محمود عمارة
٢٧-	مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي	د. محمد شوقي الفنجري
٢٨-	وحي الله	د. حسن ضياء الدين عتر
٢٩-	حقوق الانسان وواجباته في القرآن	حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
٣٠-	المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية	الأستاذ محمد عمر القصار

٣١- القرآن كتاب أحكمت آياته [٢] ——— **الأستاذ أحمد محمد جمال**
٣٢- الدعوة في الاسلام عقيدة ومنهج ——— **الدكتور السيد رزق الطويل**
٣٣- الاعلام في المجتمع الاسلامي ——— **الأستاذ حامد عبد الواحد**
٣٤- الالتزام الديني منهج وسط ——— **عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني**
٣٥- التربية النفسية في المنهج الاسلامي ——— **الدكتور حسن الشرقاوي**
٣٦- الاسلام والعلاقات الدولية ——— **د. محمد الصادق عفيفي**
٣٧- العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية — **اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ**
٣٨- معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها ——— **الدكتور محمود محمد بابللي**
٣٩- النهج الحديث في مختصر علوم الحديث ——— **الدكتور علي محمد نصر**
٤٠- من التراث الاقتصادي للمسلمين ——— **د. محمد رفعت العوضي**
٤١- المفاهيم الاقتصادية في الاسلام ——— **د. عبد العليم عبد الرحمن خضر**
٤٢- الأقليات المسلمة في أفريقيا ——— **الأستاذ سيد عبد المجيد بكر**
٤٣- الأقليات المسلمة في أوروبا ——— **الأستاذ سيد عبد المجيد بكر**
٤٤- الأقليات المسلمة في الأمريكتين ——— **الأستاذ سيد عبد المجيد بكر**
٤٥- الطريق إلى النصر ——— **الأستاذ محمد عبد الله فودة**
٤٦- الاسلام دعوة حق ——— **الدكتور السيد رزق الطويل**
٤٧- الاسلام والنظر في آيات الله الكونية ——— **د. محمد عبد الله الشرقاوي**
٤٨- دحض مفتريات ——— **د. البدراوي عبد الوهاب زهران**
٤٩- المجاهدون في فطان ——— **الأستاذ محمد ضياء شهاب**
٥٠- معجزة خلق الانسان ——— **د. نبيه عبد الرحمن عثمان**
٥١- مفهوم القيادة في إطار العقيدة الاسلامية ——— **د. سيد عبد الحميد مرسي**
٥٢- ما يختلف فيه الاسلام عن الفكر الغربي والماركسي — **الأستاذ أنور الجندي**
٥٣- الشورى سلوك والتزام ——— **لدكتور محمود محمد بابلي**
٥٤- الصبر في ضوء الكتاب والسنة ——— **أسماء عمر فدعق**
٥٥- مدخل إلى تحصين الأمة ——— **الدكتور أحمد محمد الخراط**
٥٦- القرآن كتاب أحكمت آياته [٣] ——— **الأستاذ أحمد محمد جمال**
٥٧- كيف تكون خطيبًا ——— **الشيخ عبد الرحمن خلف**
٥٨- الزواج بغير المسلمين ——— **الشيخ حسن خالد**
٥٩- نظرات في قصص القرآن ——— **محمد قطب عبد العال**
٦٠- اللسان العربي والاسلامي معاً في مواجهة التحديات **الدكتور السيد رزق الطويل**

٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	الأستاذ محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الاسلامي وحقوق الانسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢]	الدكتور رفعت العوضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت [١]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٦٦-	أصلح الأديان عقيدة وشريعة	الأستاذ عبد الغفور عطار
٦٧-	العدل والتسامح الاسلامي	الأستاذ أحمد المخزنجي
٦٨-	القرآن كتاب أحكمت آياته [٤]	الأستاذ أحمد محمد جمال
٦٩-	الحريات والحقوق الاسلامية	محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠-	الانسان الروح والعقل والنفس	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١-	كتاب موقف الجمهوريين من السنة النبوية	الدكتور شوقي بشير
٧٢-	الاسلام وغزو الفضاء	الشيخ محمد سويد
٧٣-	تأملات قرآنية	الدكتورة عصمة الدين كركر
٧٤-	الماسونية سرطان الأمم	الأستاذ أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥-	المرأة بين الجاهلية والاسلام	الأستاذ سعد صادق محمد
٧٦-	استخلاف آدم عليه السلام	الدكتور على محمد نصر
٧٧-	نظرات في قصص القرآن [٢]	محمد قطب عبد العال
٧٨-	لماذا وكيف أسلمت [٢]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٧٩-	كيف نُدَرِّس القرآن لأبنائنا	الأستاذ سراج محمد وزان
٨٠-	الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١-	كيف بدأ الخلق	الأستاذ عيسى العرباوي
٨٢-	خطوات على طريق الدعوة	الأستاذ أحمد محمد جمال
٨٣-	المرأة المسلمة بين نظرتين	الأستاذ صالح محمد جمال
٨٤-	المبادىء الاجتماعية في الاسلام	محمد رجاء حنفي عبد المتجلى
٨٥-	التآمر الصهيوني الصليبي على الاسلام	د. ابراهيم حمدان علي
٨٦-	الحقوق المتقابلة	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧-	من حديث القرآن على الانسان	د. على محمد حسن العماري
٨٨-	نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة	محمد الحسين أبو سم
٨٩-	أسلوب جديد في حرب الاسلام	جمعان عايض الزهراني
٩٠-	القضاء في الاسلام	سليمان محمد العيضي

١٢١ – الإسلام هو الحل	القاضي الشيخ محمد سويد
١٢٢ – نظرات في قصص القرآن	الأستاذ محمد قطب عبد العال
١٢٣ – من حصاد الفكر الإسلامي	د. محمد محي الدين سالم
١٢٤ – خواطر اسلامية	الأستاذ ساري محمد الزهراني
١٢٥ – الإسلام ومكافحة المخدرات	الأستاذ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٢٦ – دروس تربوية نبوية	الأستاذ صالح أبو عراد الشهري
١٢٧ – الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	د. عبد الحليم عويس
١٢٨ – من سمات الأدب الإسلامي	د. مصطفى عبد الواحد
١٢٩ – خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول]	الأستاذ أحمد محمد جمال
١٣٠ – خطوات على طريق الدعوة [الجزء الثاني]	الأستاذ أحمد محمد جمال
١٣١ – المسجد البابري قضية لا تنسى	عبد الباسط عز الدين
١٣٢ – التدريس في مدرسة النبوة	د. سراج عبد العزيز الوزان
١٣٣ – الإعلام الإسلامي ووسائل التصال الحديث	الأستاذ ابراهيم اسماعيل
١٣٤ – تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	د. حسن محمد باجودة
١٣٥ – منهاج الداعية	الأستاذ أحمد أبو زيد
١٣٦ – في جنوب الصين	الشيخ محمد بن ناصر العبودي
١٣٧ – التنمية والبيئة دراسة مقارنة	د. شوقي أحمد دنيا
١٣٨ – الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل	د. محمود محمد بابللي
١٣٩ – سقوط الأيديولوجيات	الأستاذ أنور الجندي
١٤٠ – الطفل في الإسلام	الأستاذ محمود الشرقاوي
١٤١ – التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها	فتحي بن عبد الفضيل بن علي
١٤٢ – لمحات من الطب الإسلامي	د. حياة محمد علي جفاجي
١٤٣ – الإسلام والمسلمون في ألبانيا	د. السيد محمد يونس
١٤٤ – أحمد محمد جمال (رحمه الله)	مجموعة من الأساتذة الكُتّاب
١٤٥ – الهجوم على الإسلام	الأستاذ أحمد أبو زيد
١٤٦ – الإسلام والنظام العالمي الجديد	د. حامد أحمد الرفاعي
١٤٧ – من جماليات التصوير في القرآن الكريم	محمد قطب عبد العال



طبع بمطابع رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة